

جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID-EL Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2026/2025

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الدفع الإلكتروني ودوره في تعزيز التحول نحو الاقتصاد
الرقمي-دراسة تحليلية للتجارب الدولية-

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من اعداد الطلبة:

تحت إشراف:

د. شبلي دنيا

خلدون خلود

حطاب خولة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدفع الإلكتروني في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي، باعتباره أحد أهم الأدوات الحديثة التي ساهمت في تطوير المعاملات المالية وتحقيق الشمول المالي، كما تناولت الدراسة مفاهيم حول الدفع الإلكتروني والاقتصاد الرقمي، والتطرق لأهم التحديات والمتطلبات اللازمة لنجاح أنظمة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى دور الدفع الإلكتروني في دعم التجارة الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي. مع عرض بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، والمتمثلة في اليابان والهند وسنغافورة والصين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني يعد من أهم العوامل الداعمة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، لما يوفره من سرعة وأمان وكفاءة في تنفيذ المعاملات المالية فضلاً عن دوره في دعم التجارة الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد. كما أظهرت نتائج الدراسة أن نجاح التجارب الدولية يرتبط بتوفر بنية تحتية رقمية متطورة، وإطار قانوني وتنظيمي فعال إلى جانب تشجيع الابتكار المالي وتعزيز الثقة في وسائل الدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الدفع الإلكتروني، اقتصاد الرقمي، تجارة إلكترونية، تجارة دولية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle du paiement électronique dans la transition vers une économie numérique. Ce dernier constitue l'un des outils modernes les plus importants ayant contribué au développement des transactions financières et à l'inclusion financière. L'étude aborde également les concepts liés au paiement électronique et à l'économie numérique, et examine les principaux défis et exigences pour le succès des systèmes de paiement électronique.

De plus, elle analyse le rôle du paiement électronique dans le soutien au commerce électronique et le renforcement de l'inclusion financière. L'étude présente des exemples d'expériences internationales de pointe dans le domaine des paiements numériques, notamment celles du Japon, de l'Inde, de Singapour, de la Chine, des Émirats arabes unis, de l'Arabie saoudite et de l'Algérie.

L'étude conclut que le paiement électronique est un facteur essentiel de la transition vers une économie numérique, grâce à sa rapidité, sa sécurité et son efficacité dans l'exécution des transactions financières, ainsi qu'à son rôle dans le soutien au commerce électronique, le renforcement de l'inclusion financière et la réduction de la dépendance aux espèces. Les résultats de l'étude indiquent également que la réussite des expériences internationales est liée à la disponibilité d'infrastructures numériques avancées, d'un cadre juridique et réglementaire efficace, ainsi qu'à la promotion de l'innovation financière et au renforcement de la confiance dans les moyens de paiement électroniques.

Mots-clés :

Moyens de paiement électronique, économie numérique, commerce électronique, commerce international.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، نحمده سبحانه وتعالى

حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ونشكره على ما أنعم علينا من توفيق وعون وصبر

حتى وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة

"دنيا شبلي"

على هذه المذكرة لما قدمته من توجيهات قيمة ونصائح سديدة

وكان لها الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير الذي ساهموا في تكويننا العلم

طوال سنوات الدراسة

ونتقدم إلى جزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة المذكرة.

إهداء

الحمد لله الذي وهبني التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع
أهدي بكل فخر تخرجي وفرحتي إلى من خاضوا الحياة لأجلي إلى من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي لمن علمني
النجاح والصبر

إلى الذي حملت اسمه فخرا ومعلمي الأول الرجل الذي سعي طوال حياته لتكون الأفضل أبي الغالي

محفوظ خلدون

وإلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي وملجأ يدي اليمنى في هذي المرحلة إلى من أبصرت بها
طريق حياتي واعتزازي بذاتي إلى القلب الحنون أُمي الغالية

نصيرة دغمان

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة إخوتي

خالد، بسمة، هديل، محمد حسن

إلى ابن أختي الصغير مؤيد عبد الله الذي شارك معي فرحتي أتمنى أن ينبت الله نبتنا حسنا

خلدون خلود

إهداء

إلى من كان الوطن حين ضاقت بي الطرقات، والأمان حين أثقلني التعب،

والنور الذي لم ينطفئ يوما في عتمة أيامي...

إلى أبي الغالي، ذلك الرجل الذي علمني أن الأحلام لا تولد صدفة، بل تُبنى بالصبر والإرادة والعمل الشريف،

فكان سندي الثابت وفخري

الذي أعتز به في كل خطوة.

وإلى أمي الحبيبة، يا دفء القلب ونبض الدعاء، يا من كانت يداها تمسحان عني تعب الأيام،

وكلماتها تمنحني القوة كلما أوشكت على الانطفاء، ودعواتها ترافقني وتسقيني إلى النجاح.

هذا التخرج ليس إلا ثمرة صغيرة من تعبكم الكبير، وجزء بسيط من

جميلكما الذي لن أوفيه مهما حييت.

كما أهدي هذا العمل إلى أخي وإخوتي الأعزاء، رفقاء القلب وأجمل تفاصيل الحياة،

الذين كان دعمهم سندا خفيا يمنحني القوة للاستمرار بثبات.

وإلى أبناء أختي الغاليتين: بيرم ورفيف، بحجة العائلة وابتسامتها الدائمة،

أسأل الله أن يحفظكما ويجعل مستقبلكما مليئا بالنور والنجاح.

وإلى كل من حمل لي حبا صادقا أو دعوة خفية أو كلمة طيبة كانت سببا

في استمراري... أهديكم هذا العمل بكل فخر وامتنان ومحبة لا تقال بالكلمات.

خولة خطاب

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	البطاقة البنكية	(1-1)
16	تسميات الاقتصاد الرقمي	(2-1)
34	نظام الدفع Pay-easy	(1-2)
37	تطور نسبة المدفوعات غير النقدية في اليابان خلال الفترة 2020-2025	(2-2)
43	مكانة الصين العالمية في مجال الدفع الإلكتروني	(3-2)
43	هيمنة Alipay وWechatPay على مشهد الدفع عبر الهاتف المحمول في الصين	(4-2)
45	أكبر 10 شركات للتكنولوجيا المالية في الصين في عام 2020	(5-2)
47	إجمالي معاملات الدفع الرقمي في الإمارات 2020-2023 (الوحدة: تريليون دولار)	(6-2)
49	حصة العمليات النقدية والإلكترونية لكافة القطاعات	(7-2)
49	حصة المدفوعات النقدية والإلكترونية للأفراد	(8-2)
50	تكلفة عمليات الدفع حسب كل وسيلة	(9-2)
51	شكل بطاقة الدفع CIB	(10-2)
52	بطاقة فيزا كارد الكلاسيكية والذهبية	(11-2)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي	21
(1-2)	تطور تكنولوجيا المدفوعات الرقمية في الهند (2020-2024)	42
(2-2)	تطور تعداد البطاقات البنكية CIB بين سنتي 2023 و 2024	52
(3-2)	تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2020-2025	53
(4-2)	تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف	55
(5-2)	تطور نهائيات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر	55
(6-2)	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ATM في الفترة 2020-2024	56

قائمة المختصرات

الترجمة العربية للمختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	المختصر	الرقم
جهاز الصراف الآلي	Automated Teller Machine	ATM	1
نظام الشبكة المالية لبنك اليابان	Bank of Japan Financial Network System	BOJ-NET	2
نظام تحويل المعلومات الائتمانية والمالية	Credit and Finance Information Switching System	CAFIS	3
معدل النمو السنوي المركب	Compound Annual Growth Rate	CAGR	4
البطاقة بين البنوك	Carte Interbancaire	CIB	5
الحساب الجاري البريدي	Compte Chèques Postaux	CCP	6
موزع النقود	Cash Dispenser	CD	7
جهاز التقاط البيانات الإلكترونية	Electronic Data Capture	EDC	8
التحويل الإلكتروني للأموال عند نقطة البيع	Electronic Funds Transfer at Point Of Sale	EFTPOS	9
الشباك الآلي البنكي	Guichet Automatique de Banque	GAB	10
منظمة إدارة شبكة الدفع المتعددة اليابانية	Japan Multi-Payment Network Management Organization	JAMMO	11
جمعية تعزيز شبكة الدفع المتعددة اليابانية	Japan Multi-Payment Network Promotion Association	JAMPA	12
مكتب الائتمان الياباني	Japan Credit Bureau	JCB	13
سلطة النقد السنغافورية	Monetary Authority of Singapore	MAS	14
وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية	Ministry of Economy, Trade and Industry	METI	15
شبكة الدفع المتعددة	Multi-Payment Network	MPN	16
الاتصال قريب المدى	Near Field Communication	NFC	17
المؤسسة الوطنية للمدفوعات في الهند	National Payments Corporation of India	NPCI	18

قائمة المختصرات

أدوات الدفع المسبق	Prepaid Payment Instruments	PPI	19
نقطة البيع	Point Of Sale	POS	20
رمز الاستجابة السريعة	Quick Response Code	QR Code	21
شركة أتمتة المعاملات البنكية والنقدية	Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique	SATIM	22
جهاز الدفع الإلكتروني	Terminal de Paiement Electronique	TPE	23
واجهة المدفوعات الموحدة	Unified Payments Interface	UPI	24

الصفحة	المحتوى
ب	ملخص
ج	Résumé
د	شكر وعرفان
هـ	اهداء
و	اهداء
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة المختصرات
ل	فهرس المحتويات
2	مقدمة
(26-8)	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدفع الالكتروني والاقتصاد الرقمي
8	تمهيد
(14-9)	المبحث الأول: ماهية الدفع الالكتروني
9	المطلب الاول: مفهوم الدفع الالكتروني
11	المطلب الثاني: نشأة وتطور أنظمة الدفع الالكتروني
13	المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني
(22-15)	المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الرقمي
15	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه
18	المطلب الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته
21	المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي وعوامل الاندماج فيه
(25-22)	المبحث الثالث: تحديات الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحه
23	المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني
24	المطلب الثاني: تحديات وسائل الدفع الالكتروني
25	المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنجاح وسائل الدفع الالكتروني

26	خلاصة الفصل
(60-28)	الفصل الثاني: الدفع الالكتروني كآلية داعمة للتحويل الرقمي – عرض تجارب دولية
28	تمهيد
(32-29)	المبحث الأول: دور الدفع الالكتروني في إنجاح التحويل الرقمي
29	المطلب الأول: أدوات الدفع الالكتروني الداعمة لتعزيز الشمول المالي
30	المطلب الثاني: دور الخدمات المالية الرقمية وركائز تطويرها
31	المطلب الثالث: أهمية التجارة الالكترونية في الدفع الالكتروني
(46-33)	المبحث الثاني: تجارب الدول المتقدمة الرائدة في مجال الدفع الالكتروني
33	المطلب الأول: تجربة اليابان في دعم التحويل نحو الاقتصاد الرقمي عبر الدفع الالكتروني
38	المطلب الثاني: تجربة سنغافورة والهند في تعزيز المدفوعات الرقمية
42	المطلب الثالث: تجربة الصين في تطوير منظومة الدفع الالكتروني
(59-46)	المبحث الثالث: تجارب الدول العربية في مجال الدفع الالكتروني
46	المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة في تطوير منظومة الدفع الالكتروني
49	المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تعزيز المدفوعات الرقمية
51	المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال الدفع الالكتروني
60	خلاصة الفصل
62	الخاتمة
66	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

❖ مقدمة:

أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تغييرات جوهرية في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية فرضتها الثورة الرقمية، حيث أصبح التحول الرقمي خيارا استراتيجيا تسعى إليه الدول والمؤسسات من أجل تحسين الأداء وتعزيز كفاءة المعاملات وتسهيل تبادل السلع والخدمات والمعلومات وزيادة الشمول المالي، فيمكن القول أن العصر الحالي هو عصر الاقتصاد الرقمي، والذي أصبح يمثل أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في العديد من دول العالم.

ويعد الدفع الإلكتروني أداة مهمة ليس فقط للمعاملات اليومية، بل أيضا لتعزيز التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل باعتباره وسيلة حديثة لتنفيذ المعاملات المالية بصورة إلكترونية دون الحاجة إلى استخدام النقد التقليدي. وقد شهدت وسائل الدفع الإلكتروني تطورا كبيرا شمل البطاقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، وغيرها من الأدوات التي أسهمت في تسريع العمليات المالية وتحسين مستوى الشفافية والحد من التعاملات النقدية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات.

وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية أن تبني أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل فعال يساهم بشكل مباشر في تعزيز التحول الرقمي، حيث لم يعد النقد الورقي الوسيلة الأساسية للتبادل، بل أصبحت المدفوعات الرقمية والبطاقات البنكية والمحافظ الإلكترونية أدوات يومية في حياة الأفراد والمؤسسات، حيث حققت دول مثل الصين والهند واليابان وسنغافورة نجاحات ملحوظة في هذا المجال من خلال تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة وتشجيع الابتكار المالي، كما تمكنت بعض الدول العربية وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من تحقيق تقدم معتبر في مجال المدفوعات الرقمية ضمن رؤى واستراتيجيات وطنية للتحول الرقمي. وفي المقابل، تسعى الجزائر إلى تطوير منظومة الدفع الإلكتروني وتعزيز مساهمتها في الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي من خلال إطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى تحديث القطاع المالي والمصرفي.

❖ إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن حصر إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الآتي: كيف يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي؟ وما مدى استفادة الجزائر من التجارب الدولية في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني؟

❖ الأسئلة الفرعية:

- من خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بالدفع الإلكتروني والاقتصاد الرقمي؟
- كيف يساهم الدفع الإلكتروني في تسريع التحول الرقمي عالميا؟

- ما هي التحديات والعوامل التي تؤثر على نجاح تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

لتسهيل معالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية والتي تتلخص فيما يلي:

➤ الفرضية الرئيسية:

يساهم الدفع الإلكتروني بشكل كبير في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي من خلال تسهيل المعاملات المالية وتحسين كفاءتها وتطوير الخدمات الإلكترونية، كما أن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من شأنها أن تدعم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر وتعزيز مساهمتها في تحقيق التحول الرقمي.

➤ الفرضية الفرعية الأولى:

يعد الدفع الإلكتروني وسيلة حديثة لإتمام المعاملات المالية إلكترونياً، بينما يمثل الاقتصاد الرقمي نظاماً اقتصادياً قائماً على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

➤ الفرضية الفرعية الثانية:

ساهم الدفع الإلكتروني عالمياً في تسريع التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية ودعم التجارة الإلكترونية.

➤ الفرضية الفرعية الثالثة:

تواجه الجزائر تحديات تقنية وتنظيمية وبشرية تحد من فعالية تطبيق الدفع الإلكتروني مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة.

❖ أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- إبراز دور الدفع الإلكتروني في المساهمة من تقليل التعامل بالنقد وتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
- التعرف على مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل وتسريع المعاملات المالية الإلكترونية؛
- إبراز دور الدفع الإلكتروني في دعم نمو التجارة الإلكترونية وتوسيع الأسواق الرقمية؛
- مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المالية لفئات أوسع من المجتمع.

❖ أهداف الدراسة: إن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة وآلية عملها؛
- دراسة العلاقة بين الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي؛
- تقييم بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال الدفع الإلكتروني؛

❖ أسباب اختيار الموضوع: اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان "الدفع الإلكتروني ودوره في تعزيز التحول

نحو الاقتصاد الرقمي-دراسة تحليلية للتجارب الدولية" كان بناءً على عدة اعتبارات تنقسم بين موضوعية وذاتية ومن أهمها:

➤ أسباب موضوعية:

- حداثة موضوع وسائل الدفع الإلكتروني فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية؛
- الحاجة إلى دراسة التجارب الدولية والاستفادة منها في تطوير التجربة الجزائرية.

➤ أسباب ذاتية:

- ارتباط موضوع البحث بمجال تخصصي؛
- الرغبة الشخصية والميل للبحث في هذا الموضوع.

❖ منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري والمتعلق بالدفع الإلكتروني والاقتصاد الرقمي، ومنهج دراسة حالة من خلال الإسقاط على بعض التجارب الدولية والجزائر في مجال التحول الرقمي.

❖ حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحليل موضوع دور الدفع الإلكتروني في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي مع التركيز على بعض التجارب الدولية الرائدة.
- الحدود الزمانية: شملت فترة الدراسة السنوات من عام 2019-2025.
- الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على مجموعة من الدول هي: الصين، اليابان، الهند، سنغافورة، الإمارات، السعودية والجزائر.

❖ أدوات الدراسة: من بين الطرق لجمع المعلومات الخاصة بهذه الدراسة تم الاعتماد على مصادر مختلفة: مقالات وكتب ومذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه الخاصة بالموضوع، كما تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية الرسمية في تحليل البيانات المتاحة حول وسائل الدفع الإلكتروني في الدول.

❖ الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة أهمها:

دراسة 01: امير بن موسى، أحمد علماوي، (2020): التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية -دراسة تجربة الإمارات-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة وإبراز تأثيرها على تحسين جودة الخدمات البنكية وتسريع المعاملات المالية، وتعزيز رضا العملاء. كما تناولت

الدراسة الاستراتيجية التي اعتمدها دولة الإمارات لتطوير قطاعها المالي الرقمي ضمن رؤية التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل.

دراسة 02: دويبي مختار، (2021): وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 01، سعيدة-الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، مع توضيح دور الخدمات البنكية الرقمية في تسهيل عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت. كما تناولت الدراسة أهم وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في الجزائر، ومدى مساهمتها في دعم التحول الرقمي وتطوير المبادلات التجارية الإلكترونية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية لا يمكن أن تتطور بشكل فعال دون وجود نظام دفع إلكتروني آمن وفعال، كما أكدت أن الجزائر مازالت بحاجة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية من أجل تشجيع المواطنين على استعمال وسائل الدفع الحديثة.

دراسة 03: سلطاني حميد، (2022): مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطوره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية السياسية، المجلد 11، العدد 02، بومرداس-الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الدفع الإلكتروني والتعريف بأهم وسائله الحديثة المستعملة في المعاملات المالية، مع إبراز واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويرها مستقبلا. كما ركزت الدراسة على أهمية التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع البنكي وتحسين الخدمات المصرفية، إضافة إلى دراسة أهم العراقيل التي تعيق انتشار الدفع الإلكتروني في الجزائر، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية وقلة الثقة في المعاملات الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير الدفع الإلكتروني يتطلب تحديث الأنظمة البنكية، وتحسين الإطار القانوني، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى الأفراد والمؤسسات.

دراسة 04: صالح خويلدات، نور الدين لهوازي، (2022): تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة: نظام الدفع الإلكتروني الياباني Zengin net، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في اليابان وعلاقتها بالسرعة والموثوقية والأمان وكذلك التطرق إلى نظام الدفع Zengin باعتباره من أبرز الأنظمة الحديثة في اليابان، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح اليابان في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني يعود إلى قوة البنية التحتية الرقمية، وارتفاع مستوى الوعي التكنولوجي، إضافة إلى الدعم الحكومي المستمر لتطوير الاقتصاد الرقمي والخدمات البنكية الإلكترونية.

دراسة 05: عبد الكريم رليد، عادل علام، (2026): الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لترقية التجارة الالكترونية: دراسة حالة شركة Ant Financial Services Group الصينية كنموذج رائد، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الإلكترونية، من خلال دراسة تجربة شركة Ant Financial الصينية كنموذج عالمي ناجح. والتي هدفت إلى إبراز العلاقة بين الابتكار المالي والنمو السريع للتجارة الإلكترونية في الصين، كما أوضحت الدراسة أن نجاح التجربة الصينية يعود إلى الدعم الحكومي الكبير والتطور التكنولوجي السريع وانتشار الهواتف الذكية.

● **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:** على الرغم من أهمية الدراسات السابقة في تناول موضوع الدفع الإلكتروني من جوانب متعددة، إلا أن معظمها ركز على جانب محدد من الموضوع، حيث تناولت بعض الدراسات مفهوم الدفع الإلكتروني وواقع تطبيقه في الجزائر، في حين اهتمت دراسات أخرى بعرض تجربة دولة معينة في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني. أما دراستنا فتميزت بأنها لم تقتصر على دراسة واقع الدفع الإلكتروني في دولة فقط، بل اعتمدت على دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني والاقتصاد الرقمي كاليابان والصين والهند وسنغافورة إلى جانب تجارب دول عربية مثل الإمارات والسعودية والجزائر، مما يسمح إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة يمكن الاستفادة منها في تطوير واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل شامل ومقارن.

❖ **هيكل الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختبار الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين، سبقتهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، حيث يمثل الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدفع الإلكتروني والاقتصاد الرقمي، يندرج تحته ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان ماهية الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى الاقتصاد الرقمي، بينما المبحث الثالث بعنوان تحديات الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحه.

في حين الفصل الثاني كان بعنوان: الدفع الإلكتروني كآلية داعمة للتحويل الرقمي -عرض تجارب دولية، يندرج تحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول: دور الدفع الإلكتروني في إنجاح التحويل الرقمي، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تجارب الدول المتقدمة للرائدة في مجال الدفع الإلكتروني، بينما المبحث الثالث بعنوان تجارب الدول العربية في مجال الدفع الإلكتروني. وفي الأخير خاتمة البحث التي تحوي النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدفع الإلكتروني والاقتصاد الرقمي

تمهيد الفصل:

يشهد العالم اليوم تحولا جذريا في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث انتقل من الأنماط التقليدية القائمة على التبادل المادي إلى ما يعرف "الاقتصاد الرقمي".

هذا النموذج الاقتصادي الجديد يعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة لإدارة الإنتاج والاستهلاك.

وفي قلب هذا التحول الرقمي برزت وسائل الدفع الإلكتروني كعصب حيوي ومحرك أساسي لا يمكن للاقتصاد الرقمي العمل بدونه.

فالدفع الإلكتروني ليس مجرد بديل تقني للعملات الورقية، بل هو المنظومة التي تمنح "الثقة" و"السرعة" للتعاملات العابرة للحدود والزمان. من خلال البطاقات البنكية، المحافظ الرقمية، وتطبيقات الهاتف المحمول، أصبح بإمكان الأفراد والمؤسسات إتمام صفقاتهم في ثوان معدودة، مما ساهم في تلاشي الحواجز الجغرافية وازدهار التجارة الإلكترونية. وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث يعالج هذا الفصل في المبحث الأول عن ماهية الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثاني فقد تم التعرض فيه إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي. بينما المبحث الثالث عن تحديات الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحه.

المبحث الأول: ماهية الدفع الإلكتروني

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الفرد دفع ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها. وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمن تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية. فقد بدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل الذهب والفضة وبسبب محدودية هذا النظام، بدأ استخدام النقود الورقية التي تستمد قيمتها من إلزام الحكومات باستخدامها لها. ثم ظهرت بعد ذلك نتيجة التقدم التكنولوجي الوسائل الإلكترونية التي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية، وهي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الدفع الإلكتروني

يعد الدفع الإلكتروني من بين أهم الخدمات التي تتيحها البنوك لعملائها لإجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت. ولقد عرف انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة مع ظهور عمليات التجارة الإلكترونية فضلا عن تطوير الجهاز المصرفي واستحداث ما يعرف بـ "البنوك الإلكترونية". ولمواكبة هذي الثورة التكنولوجية وما نتجا عنها فقد أولى رجال الفقه والقانون اهتمام واسع لهذا الموضوع ووردت عدة تعريفات للدفع الإلكتروني سواء من جانب الفقه أو التشريع:

1-1 التعريف الفقهي للدفع الإلكتروني:

قدم العديد من الفقهاء تعريفات للدفع الإلكتروني حيث عرفه البعض بأنه "مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشبكات الإلكترونية". ومنهم من عرف الدفع الإلكتروني: "عملية تحويل الأموال في الأساس ثمن سلعة أو خدمة باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات"¹. كما يمكن تعريف الدفع الإلكتروني بأنه: "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية وهي مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان"².

¹ مصحف فاطمة، آيت علي زينة، (2022): مفهوم الدفع الإلكتروني وتميزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، البلدة-الجزائر، ص 224.

² سلطاني حميد، (2022): مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطوره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، بومرداس-الجزائر، ص 212.

2-1 التعريف التشريعي لدفع الالكتروني:

كان من الضروري على التشريع الجزائري أن يستعين بوسائل الدفع الإلكترونية بعدما تبين محدودية وسائل الدفع التقليدية في إتمام المعاملات المالية والتجارية خاصة مع ظهور التجارة الالكترونية وما طرأ على تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالإضافة إلى أن نظام الدفع الإلكتروني يعتبر أكثر ملائمة. لطبيعة ومتطلبات المصارف الإلكترونية لتسوية المعاملات التجارية والمالية بين المتعاملين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، عبر شبكة الانترنت سواء كانت محمية أو عابرة للحدود¹.

حيث عرف التشريع الجزائري في نص المادة 69 من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 25/10/2003 يتعلق بالنقد والقرض ووسائل الدفع الإلكترونية والتي جاء فيها: «تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل»².

كما أستعمل التشريع الجزائري مصطلح "وسائل الدفع الالكتروني" في المادة 03 من الأمر 05-06 المتعلق بالتهريب حيث اعتبرها التشريع من التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب. وبذلك انتقل التشريع الجزائري من مصطلح "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل" الوارد بالمادة 69 أعلاه إلى مصطلح أكثر دقة والمتمثل في "وسائل الدفع الالكتروني" الوارد في المادة 03 المتعلق بالتهريب المذكور³.

من جهة أخرى قام التشريع الجزائري بتعديل القانون التجاري 59/75 وذلك بموجب القانون 02/05 حيث نص صراحة على طرق الدفع الإلكترونية وبشكل صريح وهذا في الباب الرابع تحت عنوان "في بعض وسائل وطرق الدفع" وبذلك يكون التشريع الجزائري قد أسس قواعد وأحكام بطاقات الدفع الإلكتروني لأول مرة وبشكل صريح. حيث عرفت المادة 543 مكرر 23 بطاقة الدفع والسحب⁴.

تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب وتحويل الأموال، وتعتبر بطاقة السحب كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب الأموال فقط⁵.

¹ بودلال فاطمة، (2023): الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة طينا لدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، سيدي بلعباس-الجزائر، صص 1429، 1430.

² أمر رقم 03-11، مؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض، ص 9.

³ أمر رقم 05-06، مؤرخ 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 يتعلق بمكافحة التهريب، ص 3.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة، المادة 543 مكرر 23، مؤرخ سنة 2007، متضمن القانون التجاري، ص 136.

⁵ سلطاني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 213.

المطلب الثاني: نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة حتمية لتطور قناع تكنولوجيا والاتصال فقد وفرت الأدوات والوسائل لتطور وسائل وقنوات دفع غير تقليدية مواكبة للتطور التكنولوجي وأكثر كفاءة وفعالية¹.

لقد أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، لتتخذ أشكالا عديدة على مر الزمن، بدءا بالنقود التقليدية مروراً بالشيكات إلى أن وصلت في الوقت الحالي بفضل التطور التكنولوجي إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية.

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع وتحويلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني مجموعة من العوامل أهمها:

✓ **تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:** بالرغم من الامتيازات التي تتميز بها وسائل الدفع التقليدية من حيث تسهيل المعاملات إلا أن هذه الأخيرة تتضمن العديد من النقائص والتي تذكر منها:

- انعدام الملائمة فالحاجة إلى الوجود الشخصي لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية؛
- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: حيث أن المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد بالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع؛
- انعدام الأمن: فالتوقعات يمكن أن تزور والشيكات والكمبيالات والسندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع والتجار يمكن أن يلجؤون للغش والاحتيال بمختلف أشكاله؛
- ارتفاع تكلفة المدفوعات: حيث أن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات، فالبنوك مثلا من جهتها تعاني من ارتفاع تكاليف معالجة الشيكات ذات المبالغ الصغيرة نظرا لتعددتها، بالإضافة إلى تكاليف عملية المقاصة²؛

✓ **تكنولوجيات الإعلام والاتصال:** ويظهر ذلك من خلال الأثر الذي ظهر على العمل المصرفي من خلال ما يلي:

- تزايد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومنها بطاقات الائتمان والشيكات الإلكترونية؛
- تزايد حجم المعاملات الإلكترونية عبر الحدود بين العملاء والمصارف والشركات التجارية بواسطة التجارة الإلكترونية؛

- انخفاض تكلفة التشغيل لاسيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فضلا عن تقليص استخدام النقود؛

¹ فيشت حميد، مزارى سيد احمد، (2023): استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 05، العدد 02، حميس مليانة-الجزائر، ص18.

² عباسية سامية، (2016): وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعوقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد06، أم البواقي-الجزائر، ص ص347،349.

- تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان، وظهور ما يعرف بالخدمات المصرفية المتزلية التي توفر الوقت والجهد والمال؛
- أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين المصارف من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة من قبل مثل الصراف الآلي وخدمات سداد الفواتير بالهاتف وظهور ما يسمى بالمصارف الإلكترونية؛
- تحقيق ميزة تنافسية للمصرف في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة مما يجعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء؛
- تطبيق التكنولوجيا في المجال المصرفي يؤدي إلى تحديث وعصرية نظم الإدارة وتقليل التكاليف وزيادة ربحية المصرف؛
- ✓ استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي: كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي وهو ما ساعد البنوك لعرض خدمات مما سمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون حاجة للتعامل مع الموظفين أو الانتظار ساعات طويلة في طوابير لأجل قضاء مصلحة مصرفية توفر البنوك هذه الخدمات بصفة إيجابية كثيرة منها الملائمة والكفاءة و السرعة ولوفر الاقتصادي. والعميل من خلال الشبكة يمكن له أن يراجع حساباته يفحصها يسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون التقيد بمواعيد العمل الرسمي لموظفي البنوك فأصبحت هناك ضرورة لتطبيق التقنيات الحديثة في البنوك من أجل:
- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالبنوك؛
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات فقد ازداد حجم استخدام الشيكات كأداة للدفع زيادة ضخمة عقب الحرب العالمية الثانية، وتقلص استخدام النقود إلى حد ما، وقد شكك الكثير من المصرفيين في مدى قدرة البنوك على التعامل مع هذا الكم الهائل من الشيكات وما يصاحبها من كم هائل أيضا من المعاملات الورقية؛
- ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان إذ كان في الماضي يتعامل العملاء مع بنوكهم داخل مقرها وخلال مواعيد العمل الرسمية، في حين أصبح الآن في وسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت ودون حاجتهم للانتقال إلى مقر هذه البنوك¹.

¹الرجان وريدة، فلان مريم، (2018): ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطور العصر الحالي، مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية، للعدد 04، بومرداس- الجزائر، ص ص98،99.

✓ ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة: في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستخدام هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتفي البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات البنكية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر في الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية، وهي تلك البنوك والمؤسسات المالية القائمة على الركائز الإلكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد.

✓ ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، نذكر من بينها فيزا العالمية، ماستر كارد العالمية، أمريكان اكسپريس¹.

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

هناك العديد من أنواع وسائل الدفع الإلكتروني وهي كالتالي:

✓ البطاقات البنكية (بطاقة الائتمان): هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لعملائها، بوصفها خدمات إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته، أو في أي أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات².

الشكل رقم (1-1): البطاقة البنكية



المصدر: من الموقع الرسمي لبريد الجزائر: <https://baridinet.poste.dz>. تاريخ الاطلاع: 2026/04/21.

¹عباسة سامية، مرجع سبق ذكره، ص350.

²حفيصي صليحة، (2022): وسائل الدفع الإلكتروني كآلية لعصرنة الشركات بالجزائر ومنحها التميز دراسة ميدانية تحليلية على مستوى شركة البناس لتأمينات بخميس مليانة، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، خميس مليانة، الجزائر، ص6.

- ✓ **البطاقات الإلكترونية الذكية:** هي عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقة الائتمان، ولكن مزود بكمبيوتر صغير له ذاكرة تسمح بتخزين البيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح البطاقات الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات¹.
- ✓ **النقود الإلكترونية:** وتعرف النقود الإلكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات الكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب حيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث. ولها أشكال عديدة نذكر منها على ما يلي:

 - البطاقات البلاستيكية الممغنطة: هي بطاقات مدفوعة سلفا تكون القيمة المالية مخزنة فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية. وتتلخص آلية عملها فيما يلي: يقوم المستخدم سلفا بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصفة الكترونية رقمية على البطاقة الذكية.
 - المحفظة الإلكترونية: قد تكون بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر لشخص ليتم نقل القيمة المالية منه وإليه عبر الانترنت إذن يمكن تعريفها بأنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر².

- ✓ **الشبكات الإلكترونية:** هي عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن البيانات التي يحتويها الشبك البنكي تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد اسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة³.

¹ طالي سميرة، بن عبد العزيز سمير، (2023): دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية دراسة حالة بريد الجزائر ولاية بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، بشار- الجزائر، ص 264.

² لعشابي فاطمة الزهراء، (2021): التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني ازمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكتروني ومحاولات علاجها، مجلة بصائر لدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 00، عين تيموشنت-الجزائر، ص 8.

³ زربوط آمنة، (2019): دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع اشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء لدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، البلدة-الجزائر، ص 56.

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الرقمي

قبل إعطاء أهم التعاريف المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الرقمي لابد من الإشارة إلى أن هناك تسميات متعددة ومختلفة لهذا المفهوم والتي تختلف وتتألف بعض الشيء عن بعضها البعض مثل: التحول الرقمي، الاقتصاد الشبكي، أو الاقتصاد القائم على الأنترنت، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الجديد، وكذلك اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه

1-1 مفهوم الاقتصاد الرقمي

وردت مجموعة من التعاريف للاقتصاد الرقمي أهمها:

- ❖ يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة¹.
 - ❖ يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، مما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما².
 - ❖ يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تسهل عملية التدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى نقطة في العالم، وفي أي وقت³.
 - ❖ يعتمد هذا المصطلح على أسس ثلاثة تتمثل في⁴:
- المنتجات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، والتي هي في جوهرها معرفية مصاغة بلغة رقمية (التشفير والترميز)، أو التي تعتمد بشكل أساسي في بنائها على المعرفة كالمعالجات الحاسوبية؛

¹ السيد أسامة عبد السلام، (2019): الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان، ص12.

² فريد راغب النجار وآخرون، (2006): التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، دار الجامعية: الاسكندرية، مصر، ص62.

³ محمد الطيب رجم وآخرون، (2018): واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر- دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحث مقدمة الى المنتدى الوطني الثالث حول "المستهلك والاقتصاد الرقمي"، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، ص2.

⁴ العلمي حسين، (2013): دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، ص3، ص4.

— الأدوات والوسائل المستخدمة، والتي انتقلت من الحالة الميكانيكية ثم الحالة الإلكترونية إلى الحالة الرقمية (التشفير أو الترميز)، حيث تتجلى تلك الأدوات والوسائل في الأجهزة الحاسوبية والشبكات المتنوعة كالإنترنت والإكسترنات والانترنت؛

— آليات التعامل الجديدة المتمثلة بالأنظمة الحديثة لإدارة المنتجات المعرفية عبر الأدوات والوسائل التي ذكرناها، والتي تتجلى في آليات التخزين والاستعلام والنشر والاسترداد، مما يخلق خصوصية تنفرد بها المنتجات الرقمية عن غيرها من المنتجات.

- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد القديم الجديد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات ومستنداً في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي أسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من أجل الوصول إلى الأسواق بغض النظر عن أماكن وجودها وزمانها، إنه الاقتصاد اللاحدودي. ويتخذ الاقتصاد الرقمي في عدة تسميات يمكن تمثيلها في الشكل أسفله:

الشكل رقم (1-2): تسميات الاقتصاد الرقمي



المصدر: يدو محمد، بوعافية رشيد، (2012): انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول "الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص5.

2-1 خصائص الاقتصاد الرقمي

تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الرقمي فيما يلي:

✓ **سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:** ويعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة. ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد مثل شبكات الكهرباء وشبكات الهواتف وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية مثل: بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة¹.

✓ **المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:** يتضمن الاقتصاد الرقمي الأعمال التكنولوجية المتمثلة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوصيل الإلكترونية والمعلومات الإلكترونية والبرمجيات، وهذه الأعمال تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية، لذلك يرى معظم الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد، كما يختلف هيكل السوق استناداً إلى تطبيق تكنولوجيا المعلوماتية وتطور منظومة الاتصالات في الاقتصاد الرقمي ويكون ذلك على مستوى الاقتصاد الدولي أو المحلي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية¹.

✓ **مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:** تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، كما يؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل التي تعتمد كثيراً على التكنولوجيا في أداء مهامها¹.

✓ **الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:** يمكن التحكم في المعلومات باستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار

¹ فريد راغب النجار، (2004): الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص12.

¹ محسن خضير عباس، مصطفى راشد علي، (2020): تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية، مجلة الملتقى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 03، العراق، ص165.

¹ المرجع نفسه، ص165.

المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير وهناك عدة أنواع من المعلومات¹:

- المعلومات الإلكترونية: تشمل البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة.
- المعلومات المنطوقة: تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات.
- المعلومات المطبوعة: مثل التقارير والفاكسات.

كما يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها.

✓ أوجدت العولمة الرقمية والانترنت اقتصادا بلا حدود، وأصبحت الدول الناشئة حديثا تتحدى العمالة الصناعية في الوصول إلى المستهلكين، والحصول على حصة من السوق في كل مكان في العالم¹.

المطلب الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته

2-1 متطلبات الاقتصاد الرقمي

إن أهم المتطلبات لتطبيق الاقتصاد الرقمي تتمثل على النحو الآتي¹:

✓ المتطلبات الفنية: تشمل:

-تحسين البنى التحتية والإرتكازية للاتصالات والمواصلات؛

- تحسين أداء العاملين بما يتوافق مع متطلبات التطوير؛

-توفير الأدوات المناسبة للتشغيل بكفاءة وفاعلية وتحديثها باستمرار.

✓ المتطلبات الاقتصادية: وتشمل:

-تخصيص مبالغ كافية للقيام بنشاطات البحث والتطوير في مجال الاقتصاد الرقمي؛

-دعم الصناعات الإلكترونية وأساسيتها وتشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الإلكتروني.

✓ المتطلبات الاجتماعية: وتشمل:

¹ بن دندينة سعيد، بوعكاز عامر، (2018): سبل ووسائل حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 01، جامعة الخلفة، ص69.

¹ العلمي حسين، مرجع سبق ذكره، ص5.

¹ عبد اللطيف شهاب أحمد، وسام قاسم لفته، (2017): الاقتصاد الرقمي وأثره في تطوير الصناعة السياحية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 118، الجامعة المستنصرية، ص323.

- إيجاد أنماط العمل الجماعي ونشر روح التعاون بين مجموعات العمل المختلفة؛
- تبني آليات تشجيع الأفراد على تقبل ثقافة التغيير والتطوير؛
- العمل على تغيير وتحديث أنماط الثقافة التنظيمية السائدة بما يتلاءم مع ثقافة الاقتصاد الجديد.
- ✓ المتطلبات الإدارية: وتشمل:
 - تعيين قيادات إدارية قادرة على التغيير؛
 - اعتماد الهياكل اللامركزية والمرنة وإعادة هندسة الأعمال والعمليات داخل الشركات؛
 - إنشاء وحدات تنظيمية تتولى إدارة تطوير مستلزمات الاقتصاد الرقمي.
- ✓ متطلبات أخرى: تشمل على ما يلي:
 - إصدار قوانين وتشريعات تنظم عملية التبادل عبر قنوات الاقتصاد الرقمي وتحمي مصالح الأطراف؛
 - توفير مقومات الأمن والخصوصية على الشبكة؛
 - توفير مبادئ حماية حقوق الملكية الفكرية واحترام الخصوصيات.
- ويشترط الاقتصاد الرقمي من المؤسسات المالية ضرورة الاحتفاظ بملفات دقيقة لكل من:
 - إدارة القروض (للأفراد والمؤسسات والحكومات)؛
 - إدارة الاستثمارات (للأفراد والمؤسسات والحكومات)؛
 - إدارة سياسات التأمين؛
 - إدارة الحسابات بالبنوك.
- كما أن أساس الدقة في الاحتفاظ بالبيانات وتوفير أمن تلك المعلومات يتم عن طريق إدارات تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية، ويتم تشغيل المؤسسات المالية إلكترونياً عن طريق المكاتب الإلكترونية التي تستخدم:
 - البريد الإلكتروني؛
 - الانترنت؛
 - النشر الإلكتروني؛
 - البيانات المرئية؛
 - قواعد البيانات الفورية.

2-2 تطبيقات الاقتصاد الرقمي

✓ البنوك الإلكترونية والبورصات الإلكترونية: تقوم فكرة البنوك الإلكترونية على تطبيق مبدأ الحسابات الإلكترونية حيث يحتفظ الكمبيوتر في الذاكرة بالجماليات المعدلة لكل حساب وطريقة التحديث وفق المعاملات المحاسبية حيث يقوم العاملون في البنوك بطباعة¹.

❖ البورصات الإلكترونية: هي عبارة عن تبادل وتداول لأوراق المالية باستخدام الحاسب الشخصي من خلال شبكة الانترنت وتعالج البورصات الإلكترونية كل المعاملات الداخلية والخارجية بين البنوك وصناديق الاستثمار وشركات السمسرة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات الفورية.

✓ التجارة الإلكترونية: هي عرض البضائع والخدمات عبر الانترنت وإجراء البيوع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عملية الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو غيرها من وسائل الدفع، وإنشاء متاجر افتراضية أو مجال بيع على الانترنت، والقيام بأنشطة التوريد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الانترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الانترنت¹.

✓ التسويق الإلكتروني: هو شكل من أشكال التبادل التجاري الذي يتم بين الشركات والمستهلكين وذلك من خلال الوسائط الإلكترونية فهو يوفر للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتي تمكنه من اتخاذ قرار الشراء الصحيح¹.

✓ الاستثمار الإلكتروني: عرف الاستثمار الإلكتروني على أنه هو الاستفادة من إمكانيات شبكة الانترنت لما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية حيث أنه يمكن لهذا النوع من الاستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة مع إمكانية الوصول الى جميع أسواق المال العالمية¹.

¹ خالد أحمد محمود، (2019): الاقتصاد الرقمي الحديث، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الاسكندرية، مصر، ص 127، 129.

¹ جمال داود سلمان، (2009): اقتصاد المعرفة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن، ص 117.

¹ رضوان أبو شعيشع السيد، (2018): الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص 24.

¹ محمد ذكي حسن، (2019): الاقتصاد الرقمي، مجلة روح القوانين، العدد 85، مصر، ص 37.

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي وعوامل الاندماج فيه

3-1 الفرق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي

الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي يمثلان نموذجين مختلفتين للنشاط الاقتصادي حيث يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على التكنولوجيا والإنترنت لإجراء المعاملات وتبادل البيانات والمعلومات، في حين يتسم الاقتصاد التقليدي بالتركيز على الإنتاج المادي والعمليات اليدوية والسجلات الورقية، والجدول أسفله يلخص أهم الفروق بين الاقتصادين.

الجدول رقم (1-1): الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الأسواق	مستقرة	حركية
حدود المنافسة	قومية	عالمية
البنية	تصنيعية في جوهرها	خدمية/معلوماتية في جوهرها
مصدر القيمة	مواد خام، ورأس مال طبيعي	رأس مال إنساني واجتماعي
تنظيم الإنتاج	إنتاج كبير	إنتاج مرن
هدف المنافسة	محلي	عالمي
المحرك التقني الرئيسي	المكننة	الرقمية
مصدر الميزة التنافسية	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الابتكار، الجودة والقدرة على
أهمية الأبحاث/ الابتكار	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات الأخرى	أداء منفرد	تعاون، وتفوق
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز إلى السوق
تغيرات السوق	بطيئة وخطية	سريعة لا يمكن التنبؤ بها

المصدر: بطاهر بختة، (2020): توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه - فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص149.

3-2 عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي

تسعى الدول والمؤسسات إلى تبني الاقتصاد الرقمي لعدة أسباب تدفع نحو هذا التحول إلا أن ذلك يستدعي بعض العوامل من أهمها:

✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصال: إن وجود بنية تحتية للاقتصاد الرقمي، كصناعة البرمجيات ومعدات الاعلام الآلي يعتبر صناعة ابتكارية تقوم على إعداد وتصميم وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل الحاسب الآلي، والذي يتضمن مجموعة أوامر للقيام بمجموعة من الأعمال المتكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، حيث يعتمد فيها بشكل أساسي

على العقل البشري، أما إنتاجها فلا يحده زمان ولا مكان وتخضع لمنظومة تسويقية متكاملة ليس لها تأثير سلبي على البيئة وعائداتها مرتفعة وتنافس الأسواق العالمية¹.

✓ **التعليم ومجتمع المعلومات:** يعتبر الإنفاق على التعليم شكلا من أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري، حيث أن له الأثر البالغ في التنمية الاقتصادية، وفي ظل الاقتصاد الرقمي يعتبر التعليم النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها الصناعات في هذا الاقتصاد، وقد تتجلى علاقته بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في وظيفته الأساسية لإعداد عمال المعرفة باعتبارهم الركيزة المعتمد عليها في تطوير هذه التكنولوجيات، ويظهر ذلك خاصة في خدمة الانترنت التي تساهم بشكل كبير في تشجيع التعليم عن بعد وبذلك سيسهم في تجاوز الصعوبات، سواء تلك المتعلقة بالتكاليف أو المكان من أجل التعليم والتكوين، وبالتالي فإن متطلبات الاقتصاد الرقمي تقتضي ضرورة التركيز على تكوين أفراد لهم القدرة على الابداع والابتكار وصناعة البرمجيات¹.

✓ **البحث والتطوير:** إن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الرقمي وهي مرتفعة في الدول المتقدمة أكثر من باقي الدول، حيث تتقاسم الحكومات والقطاع الخاص في هذه الدول الدور في الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، فيتكفل هذا الأخير بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال خمس سنوات أو أقل، بينما تتكفل الحكومة بالتمويل إذا كانت الفترة من خمسة إلى عشر سنوات، فيشارك القطاع العام والخاص في التمويل وبذلك سيكون للبحث والتطوير مردودية كبيرة على الاقتصاد الرقمي¹.

المبحث الثالث: تحديات الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحه

يشهد الدفع الإلكتروني تطورا متسارعا باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي، إلا أن انتشاره يواجه العديد من التحديات التقنية والأمنية والتشريعية التي قد تعيق فعاليته. ومن ثم، يتطلب نجاحه توافر مجموعة من العوامل الداعمة، أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقة والأمن الإلكتروني، ونشر الثقافة المالية والرقمية بين مختلف فئات المجتمع.

¹ بطاهر بختة، (2020): توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، ص 149، 150.

¹ خالدية بوجحيش، عبد الكريم البشير، (2017): تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 165.

¹ بطاهر بختة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني

يحقق تداول وسائل الدفع الإلكتروني الكثير من المزايا للأطراف المتعاملة بها والاقتصاد ككل، إلا أن التعامل بها ينطوي كذلك على العديد من المخاطر المصاحبة لطبيعة العمل الإلكتروني ولطبيعتها في حد ذاتها.

1-1 مزايا وسائل الدفع الإلكتروني

1-1-1 بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لصاحبها أو لحاملها العديد من المزايا نذكر منها:

- ✓ سهولة ويسر استخدامها فهي لا تتطلب إجراءات معقدة؛
- ✓ الأمان فلطالما تعرض الكثير من الأفراد إلى مخاطر السرقة والضياع للنقود التقليدية؛
- ✓ الحصول على الائتمان المجاني حيث توفر وسائل الدفع الإلكتروني الكثير من الفرص لحاملها لاسيما مستخدمو البطاقات البنكية بصفة عامة والائتمانية بصفة خاصة حيث تمكن حاملها من الحصول على ائتمان مجاني لفترات محددة، كما تتيح له البطاقة البنكية إتمام معاملاتها المالية بمجرد ذكر رقم البطاقة.

1-1-2 بالنسبة للتاجر: نتيجة الفوائد التي يستفيد منها التجار من خلال التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، يوفر الأجهز ووسائل الكفيلة بالتعامل بها ويسمحون للمستهلكين بالدفع عبرها، ومن بين المزايا التي يحققها التجار ما يلي:

- ✓ ضمان الدفع: باعتبار أن وسيلة الدفع الإلكتروني هي أداة تحمل قيمة نقدية إلكترونية صادرة عن مؤسسة مالية وهذه الأخيرة تضمن التعاملات التي تتم من خلالها، لذا يقبل التجار التعامل بها لتفادي مخاطر عدم السداد والديون المترتبة على المشتري أو الادعاء بعدم كفاية الرصيد أو عدم وجود ائتمان؛

- ✓ الترويج وزيادة مبيعات التجار: إن التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني يساهم في زيادة الرغبة لدى مستخدميها بالإنفاق والقدرة على الشراء عكس الشعور المترتب عن الدفع بالنقود التقليدية؛

- ✓ استقطاب عملاء جدد: نتيجة الاستفادة من الحملات الترويجية والدعائية للتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني من طرف مصدريها والمؤسسات التي تقدم هذا النوع من الخدمات¹؛

- ✓ الحماية الإضافية للمال: التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني يقلل من احتفاظ التجار بكميات كبيرة من النقود السائلة في صندوق محلاتهم التجارية، مما يجنبهم العديد من الأخطار مثل: السطو، الضياع؛

¹ مريم كردوسي، (2025): آليات تطوير وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية- دراسة حالة: عينة من وكالات بنوك عمومية بولاية قالمة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 2019.

✓ **كسب ميزة تنافسية:** وهذا يتحقق من خلال استقطاب الأفراد الذين يفضلون التعامل عبر وسائل الدفع الإلكتروني مما يشكل عاملاً أساسياً في مضاعفة الأرباح بالرغم من النسبة التي يدفعها التجار على تسديد لفواتير والتي تحصل عليها المؤسسة المصدرة.

1-1-3 بالنسبة لمصدرها: يعود إصدار وسائل الدفع الإلكتروني بفوائد عديدة للجهة المصدرة سواء ارتبطت العوائد بتقديم الخدمات الأساسية لوسائل الدفع الإلكتروني أو الخدمات المالية المساندة لها، نذكر من العوائد المترتبة عن إصدار وسائل الدفع الإلكتروني الرسوم وتختلف هذه الأخيرة من مؤسسة إصدار إلى أخرى ويمكن أن تنخفض وتتلاشى في البعض من الأحيان للحصول على ميزة تنافسية على الساحة المالية وتنتهي إلى عدم فرض أي رسوم إضافية للحصول على وسيلة الدفع الإلكتروني بهدف توسيع قاعدة العملاء واستقطاب زبائن المؤسسات المنافسة وهذا ما يعمل على تغطية وتعويض الخسائر المترتبة عن عملية الإصدار¹.

2-2 عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

2-2-1 بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء؛

2-2-2 بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري؛

2-2-3 بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعه¹.

المطلب الثاني: تحديات وسائل الدفع الإلكتروني

هناك العديد من العوامل المعرقة لنجاح آليات الدفع الإلكترونية وأبرزها ما يلي:

- ✓ عدم وجود تنويع كاف بإصدار وسائل دفع إلكترونية جديدة وحديثة لجذب عملاء جدد؛
- ✓ عدم وجود أنظمة تتمتع بالكفاءة المطلوبة والملائمة للخدمات الإلكترونية بما يكفل توفر السلامة والأمن للمتعاملين؛

¹ مريم كردوسي، مرجع سبق ذكره، ص18.

¹ أهداف حيزية، (2014): نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية، مجلة البحوث الدراسات العلمية، المجلد 02، العدد 08، المدينة، الجزائر، ص5.

- ✓ عدم وجود إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات تتضمن نظم حماية داخلية لوسائل الدفع الإلكتروني من أنشطة إساءة الاستخدام؛
- ✓ عدم ضمان لاستمرارية توفر وتدفق البيانات والمعلومات للعملاء عبر شبكات الانترنت والاتصالات المستخدمة؛
- ✓ القرصنة الإلكترونية التي تهدد العقود التي تتم عبر الانترنت لاسيما في العمليات النقدية ووسائل الدفع الإلكتروني؛
- ✓ عدم وجود البنية التحتية الحديثة المطلوبة لتطبيق وسائل الدفع الإلكتروني¹.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنجاح وسائل الدفع الإلكتروني

رغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية، إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، كما يمكن ملاحظة العوامل التي تعرقل تقدم وتطور هذه الوسائل الحديثة وتؤدي إلى تخوف الجمهور منها.

3-1 ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة: في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، جعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية، وقد قدمت هذه البنوك عدة مزايا ومنافع أهمها، تنظيم الدفعات، تسيير العمل، السلامة والأمن، تقليل الأعمال الورقية، زيادة رضا العملاء، توفير المصاريف.

3-2 ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الإلكترونية يمكن تقسيمها كما يلي:

- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:** المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة ناد حيث تمتلك كل منظمة العاملة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك.
- **المؤسسات المالية العالمية:** وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف، ومن أشهرها، أمريكان اكسپريس¹.

¹ نرجس صالح بواصب، خالد زيدان الفضلي، (2026): تحديات تطبيق وسائل الدفع في المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 13، العدد 02، ليبيا، ص 86، 87.

¹ هادف حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يمكن القول بأن الدفع الإلكتروني يعتبر أهم مظاهر التحول الرقمي في جميع المجالات، حيث يشكل منظومة متكاملة تتيح إنجاز المعاملات المالية بطرق رقمية حديثة وبسرعة وفعالية دون الاعتماد على النقد. وقد تطور هذا النظام مع تطور التكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى ظهور وسائل متعددة كالبطاقات البنكية، التحويلات الإلكترونية والدفع عبر الهاتف النقال، والتي ساهمت في تسهيل المبادلات وتعزيز المعاملات الرقمية. إلا أن الدفع الإلكتروني يواجه تحديات ولا بد من تطويرها.

وفي هذا السياق، يبرز الاقتصاد الرقمي كإطار أوسع يحتضن هذه التحولات، إذ يقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويتميز بخصائص تجعله أكثر مرونة وسرعة مقارنة بالاقتصاد التقليدي، كما يتطلب بنية تحتية تكنولوجية وتشريعية ملائمة لضمان فعاليته. وتنوع تطبيقاته لتشمل مختلف القطاعات، مع وجود فروقات واضحة بينه وبين الاقتصاد التقليدي من حيث المعايير والآليات، في حين يبقى الاندماج فيه مرتبطاً بعدة عوامل أهمها التطور التكنولوجي وتوفر الإمكانيات الرقمية.

الفصل الثاني:

الدفع الالكتروني كآلية داعمة للتحويل الرقمي – عرض تجارب دولية

تمهيد الفصل:

يشهد العالم ثورة تكنولوجية متسارعة أعادت تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي، حيث انتقلت المعاملات من النمط التقليدي القائم على النقد إلى النمط الرقمي السريع والآمن، وفي هذا السياق لم يعد الدفع الإلكتروني مجرد وسيلة تقنية لإتمام المعاملات المالية بل أصبح المحرك الرئيسي للتحويل الرقمي الشامل. حيث يساهم الدفع الإلكتروني في إنجاح التحويل الرقمي من خلال تعزيز الشمول المالي وتنشيط التجارة الإلكترونية.

كما تبرز أهمية الدفع الإلكتروني من خلال تجارب عدد من الدول التي نجحت في تطوير هذا المجال ودعم اقتصادها الرقمي، مما يعكس ضرورة تبني استراتيجيات حديثة لمواكبة هذه التحولات وتطوير بنى تحتية رقمية متقدمة، ما جعلها نماذج يمكن الاستفادة منها في تطوير هذا المجال.

وفي هذا الفصل تم التطرق في المبحث الأول إلى دور الدفع الإلكتروني في إنجاح التحويل الرقمي، أما في المبحث الثاني، فتم عرض بعض تجارب الدول الآسيوية الرائدة في هذا المجال، بينما المبحث الثالث، تم تناول تجارب الدول العربية في مجال الدفع الإلكتروني.

المبحث الأول: دور الدفع الإلكتروني في إنجاح التحويل الرقمي

يعد الدفع الإلكتروني الركيزة الأساسية والمحرك الفعلي لنجاح منظومة التحويل الرقمي في أي اقتصاد عصري، وفي ظل توجه نحو الحوكمة الرقمية وتقليص التعاملات الورقية لم يعد الدفع الإلكتروني مجرد أداة تقنية فحسب بل ضرورة إستراتيجية تهدف إلى عصنة المعاملات المالية، تعزيز الشمول المالي، وتسهيل التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: أدوات الدفع الإلكتروني الداعمة لتعزيز الشمول المالي

توفر المؤسسات الرسمية المصرفية والمالية لفئات المجتمع الكثير من المنتجات التي توفى الغرض للعملاء المستهدفين، حيث تأخذ وسائل الدفع الإلكتروني أشكالاً مختلفة اختلفت باختلاف مزايا ودور كل منها وفيما يلي سنحاول حصر أهمها:

1-1 بطاقات الائتمان: وتعرف هذه البطاقات على أنها: "بطاقة تؤدي وظيفتي الوفاء والائتمان تصدرها مؤسسة مالية لشخص (طبيعي أو معنوي)، فتتيح لحاملها إجراء سحب نقدي من البنوك، أو الحصول على سلع وخدمات فور تقديمها، مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما"، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها: "البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، وهي التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان فعلي، ومن أمثلتها: بطاقة الفيزا والماستر كارد وأمريكان أكسپرس".

1-2 بطاقة الخصم الشهر: وهي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها في عمليات الشراء المختلفة، وتلقي خدمات فيشتي أنحاء العالم، إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال لأجهزة التابعة للبنوك المصدرة في جميع دول العالم، ويستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء وائتمان في فترة زمنية محددة ومتفق عليها من قبل البنك والعميل، ومن البطاقات المشهورة لهذا النوع: أمريكيان إكسپريس، ديزاينر كلوب.

1-3 بطاقة الصراف الآلي: تابعة لبطاقات الدفع الإلكتروني غير الائتمانية ويمكن اعتبارها على أنها: "أداة داخلية مكونة من بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط، يسجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري بالإضافة إلى رقم سري يستخدم عند التعامل مع جهاز الصراف الآلي، ومن مميزات هذه البطاقة أنها تصدر فقط لمن له رصيد لدى البنك، ويتم الخصم فور استخدامها".

1-4 بطاقة الشيك: وتصدر هذه البطاقة لإبرازها مع الشيكات المضمونة التي تصدرها البنوك، ويتم صرفها حال تقديمها مرفقة مع البطاقة، وتستخدم هذه البطاقة لسحب النقود ولضمان الشيكات المستخدمة بدلاً من النقود في عملية شراء السلع والخدمات.

1-5 بطاقة الدفع مقدما: هي بطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ، كما يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ، ليتم التخفيض التدريجي للمبلغ كلما تم استعمالها¹.

المطلب الثاني: دور الخدمات المالية الرقمية وركائز تطويرها

تؤدي الخدمات المالية الرقمية دورا مهما مما يسمح بتعزيز الشمول المالي، مرتكزة في ذلك على مجموعة من العناصر نوضحها من خلالها ما يلي:

1-2 دور الخدمات المالية الرقمية:

يسمح تقديم الخدمات المالية بالاعتماد على التكنولوجيا المالية بتوسيع الشمول المالي لكافة الفئات حتى المستبعدين منهم، لاسيما وأن معظم الأشخاص المستبعدين ماليا يمتلكون هاتفا محمولا واحد على الأقل، إذ تعد تكنولوجيا الهاتف نقطة انطلاق للوضع الرقمي للشمول المالي.

كما يكمن دور الخدمات المالية الرقمية فيما يلي:

- ✓ خفض الوقت والتكلفة حيث تحافظ على عدد قليل من الفروع وهذا ما ينعكس إيجابا على ربحية المصارف ويوسع الشمول المالي في المجتمعات المستبعدة ماليا؛
- ✓ توفر منصة أكثر ملائمة يمكن الأفراد من إجراء المعاملات المالية الأساسية، فإذا كانت المنصات الرقمية سهلة الاستخدام فيصبح بإمكان مستخدميها إقناع أقاربهم في القطاع الرسمي والغير الرسمي للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية مما يؤدي إلى زيادة طلبهم على التمويل الرقمي ومن ثم ارتفاع مستويات الشمول المالي.

2-2 ركائز تطوير الخدمات المالية الرقمية:

يرتكز تطوير الخدمات المالية الرقمية على ما يلي:

1-2-2 الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة: والتي تسمح بـ:

- ✓ تمكين مقدمي الخدمات الجدد من تقديم خدمات مالية رقمية؛
- ✓ تقوية المنافسة ومنح فرص عادلة؛
- ✓ الحفاظ على حقوق المستهلك وحمايتها؛
- ✓ رفع ثقة العملاء في الخدمات المالية الرقمية.

¹ فرحون ميلود، (2023): واقع الشمول المالي من المنظور إمكانية الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، عين الدفلى، الجزائر، ص 235، 236.

2-2-2 تمكين البنية التحتية المالية والرقمية: ويتم ذلك من خلال:

- ✓ أنظمة الدفع: تعمل هذه الأنظمة على زيادة المنافسة في تقديم خدمات الدفع والكفاءة حيث تنشأ معايير وقواعد تخفف من المخاطر التي يواجهها مقدمو الخدمات ومستخدميها.
- ✓ البنية التحتية للاتتمان: تساهم في تقليل تكلفة الاقتراض ورفع سرعة تقديم الخدمات وتعزيز الإقراض المستدام؛
- ✓ البنية التحتية للاتصال الرقمي: تعد البنية التحتية الرقمية أساس عمل البنية التحتية المالية ومقدمي الخدمات المالية الرقمية، حيث أن الوصول إلى خدمات الانترنت للجيل الثالث وما بعدها يعزز تجربة المستخدم¹.

2-2-3 أنظمة دعم الحكومة المساعدة: والمتمثلة في:

- ✓ منصات البيانات الحكومية: إن توفر البيانات بطريقة فعالة باستخدام واجهات آلية يقلل من التكلفة لمقدمي الخدمات ويحسن من راحة العملاء؛
- ✓ أنظمة إدارة الأموال العامة: تعمل على رقمنة المدفوعات الحكومية حيث تؤثر طريقة تنظيم أنظمة التخطيط المالي وإدارة المعاملات الحكومية بشكل كبير على حلول الدفع الرقمية التي يمكن للحكومة اعتمادها¹.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الإلكترونية في الدفع الإلكتروني

يلعب نظام الدفع الإلكتروني دورا كبيرا في ممارسة التجارة الإلكترونية، بحيث يعتبر أكثر ملائمة للاستخدام، وأكثر سرعة وفعالية، ويعتبر في نفس الوقت اقتصاديا وأقل تكلفة، إذ يتيح للمتعاملين إمكانية استعمالهم لحاسوبهم الخاص أو هواتفهم الذكية المتصلة بالإنترنت للإتمام كامل مراحل عملية الدفع فيوقت وجيز¹.

- ✓ توافر سجل إلكتروني لأنشطة الشركة: تتيح أنشطة التجارة الإلكترونية للشركة ميزة وجود سجل إلكتروني لكل عمليات الشركة من بيع وشراء وأسماء العملاء على نحو دقيق لا يحتمل الخطأ، وذلك لأنه يعتمد على تقنية التسجيل بالكمبيوتر، مما يوفر تكلفة ووقت وجهد الاستعانة بالأنشطة الورقية بما تتطلبه من استهلاك للمواد ووجود عدد كبير من العاملين والاحتمال الأكبر للخطأ في تسجيل البيانات.

- ✓ فعالية أكبر في التسويق: تستطيع الشركة من خلال موقعها على الإنترنت تحقيق تسويق أفضل لمنتجاتها وأكثر فعالية من خلال الوصول إلى عدد هائل من المستهلكين على مستوى العالم، وعلى مدى أربع وعشرين ساعة يوميا،

¹ تكيالين فوزية، (2025): مساهمات التحويل الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، صص54، 55.

¹ المرجع نفسه، ص56.

1دويني مختار، (2021): وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد07، العدد01، سعيدة، الجزائر، ص200.

حيث يمكنها تلقي طلبات المستهلكين في أي وقت والرد عليها في الحال؛ كما يمكن أيضا تلقي اقتراحات المستهلكين أو التجار والعمل على تحسين منتجات الشركة، وتستطيع الشركة أيضا شرح كافة تفاصيل المنتج وكيفية استخدامه أو حتى تركيبه الكيميائي أو وضع دليل المستخدم مباشرة.

✓ **التعرف على المنافسين:** يمكن للشركة التعرف على منتجات وأسعار الشركات المنافسة، مما يتيح لها دراسة السوق ووضع أسعار أكثر تنافسية من أجل تحقيق النجاح والحصول على نصيب أكبر من العملاء كما يمكنها التعرف على الأفكار الجديدة في مجال نشاطها من أجل المزيد من الابتكار وتحسين المنتج والبقاء في مستوى التنافسية.

✓ **القدرة على التواصل مع الشركاء:** يمكن للشركة الاتصال على نحو أسهل بشركائها أو عملائها من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل الفورية عبر برامج التخاطب على الإنترنت مما يؤدي إلى الوقوف على احتياجات الأسواق المختلفة وتحقيق التواصل المستمر مع الجمهور.

✓ **سهولة الحصول على المنتج:** يستطيع عملاء الشركة الحصول على منتجاتها في أي وقت دون تراحم أو انتظار، إذ يمكن أن تقوم الشركة بإرسال المنتج فور قيام العميل بدفع ثمنه، عبر إحدى وسائل الدفع الإلكتروني.

✓ **تكوين أسواق أكثر تخصصا:** يمكن للتجارة الإلكترونية أن تتيح إمكانية إنشاء أسواق أكثر تخصصا على نحو قد لا يكون ممكنا عبر سبل التجارة التقليدية، حيث يمكن على سبيل المثال إنشاء موقع لبيع نوع معين من الزهور أو مواد البناء أو الطعام أو أدوات الكمبيوتر.

✓ **تكلفة اتصالات أقل:** تتيح الإنترنت وسيلة اتصال رخيصة الثمن إلى حد كبير مقارنة بوسائل الاتصال التقليدية مثل التليفون أو الفاكس، كما تؤدي إلى توفير الوقت والجهد حيث يمكن على سبيل المثال إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى العديد من الأطراف في نفس اللحظة. وتتخذ التجارة الإلكترونية أشكالا عديدة كعرض البضائع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيوع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو غيرها من وسائل الدفع، وإنشاء متاجر افتراضية أو محال بيع على الإنترنت والقيام بأنشطة التوريد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الإنترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت¹.

¹ رايح حميد باشا، وهيبه عبد الرحيم، (2011): تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، تمارست، الجزائر، ص 64،62.

المبحث الثاني: تجارب الدول المتقدمة الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في استخدام الدفع الإلكتروني نتيجة التقدم التكنولوجي واعتماد الدول على الحلول الرقمية في مختلف المعاملات المالية. وقد سارعت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية أو العربية على تطوير هذا المجال من خلال سياسات وإستراتيجيات مختلفة، مما ساهم في تقليل الاعتماد على النقود التقليدية وتعزيز الاقتصاد الرقمي. وفيما يلي عرض لبعض التجارب الرائدة.

المطلب الأول: تجربة اليابان في دعم التحويل نحو الاقتصاد الرقمي عبر الدفع الإلكتروني

تعد التجربة اليابانية من التجارب المتقدمة في مجال الدفع الإلكتروني، حيث عملت الحكومة على تشجيع الانتقال نحو مجتمع غير نقدي من خلال دعم المدفوعات الإلكترونية.

1-1 تطور النظام الإلكتروني في اليابان

شهد النظام الإلكتروني في اليابان تطورا ملحوظا بفضل التقدم التكنولوجي، حيث ساهمت الرقمنة في تحسين كفاءة وأمان أنظمة الدفع. فقد تم إطلاق نظام تحويل الأموال بين البنوك المعروف بـ Zengin سنة 1973، والذي مكن من تسريع عمليات التحويل وتقليل الاعتماد على الوسائل التقليدية¹. كما تم إنشاء نظام BOJ-NET سنة 1988 من طرف Bank of Japan، والذي وفر بنية تحتية متطورة لتسوية المدفوعات بشكل فوري وآمن¹. ومع استمرار التطور التكنولوجي، انتقلت اليابان تدريجيا إلى أنظمة رقمية متكاملة، مما أدى إلى تقليص استخدام الشيكات والنقود وتعزيز الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة.

1-2 وسائل الدفع الإلكتروني في اليابان¹

تختلف وسائل الدفع والتسوية المعتمدة من خلال البنوك أو المؤسسات المالية، حيث ترتبط تلك الوسائل العميل المستفيد من الخدمة، والبنك أو الشركة مقدمة الخدمة، ويمكن تقديم أهم وسائل الدفع على النحو التالي:

✓ **بنوك الانترنت Internet Banks:** تم استخدام شبكة الانترنت في اليابان لأغراض مصرفية منذ 1979، حيث استطاع العملاء حينها الاطلاع على حسابات الرصيد، أو إجراء التحويلات أو الاطلاع على بعض التعليمات، ومع تطور الخدمات المصرفية وانفتاح السوق اليابانية على المنافسة توسعت جميع البنوك في طرح خدمات أخرى مثل معاملات القروض، خدمات الدفع الإلكتروني لجميع أنواع الضرائب والرسوم العامة. وقد توجهت جميع البنوك اليابانية

¹ شبكة Zengin Net، نظام Zengin للتحويلات البنكية، من الموقع: <https://www.zengin-net.jp>. تاريخ الاطلاع: 2026/04/05.

¹ بنك اليابان، نظام BOJ-NET لتحويل الأموال، من الموقع: <https://www.boj.or.jp>. تاريخ الاطلاع: 2026/04/05.

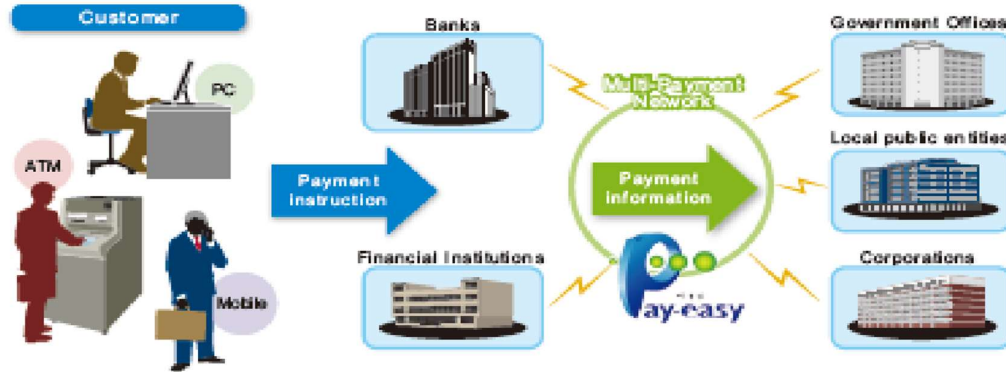
¹ صالح خويلدات، نور الدين لهوازي، (2022): تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة: نظام الدفع الإلكتروني الياباني Zengin-net، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 72، 77.

في السنوات الأخيرة لتبني نظام الشبكة المتعددة الذي يتيح لجميع عملاء البنوك الاستفادة من خدماتها المقدمة، ومن بين الشبكات التشاركية المتعددة نجد:

- شبكة الدفع المتعددة MPN (Multi-Payment Network).
- منظمة إدارة شبكة الدفع المتعددة اليابانية JAMMO (Japan Multi-Payment Network Management).
- جمعية تعزيز شبكة الدفع المتعددة اليابانية JAMPA (Japan Multi-Payment Network Promotion Association).

وقد بدأ النقاش حول اعتماد نظام شبكة الدفع المتعددة MPN كوجهة نظر نحو تعظيم الاستفادة من البنية التحتية للمؤسسات المالية والبنوك مثل أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، أو الهاتف المحمول ... وذلك لتوفير خدمات دفع وتسوية ذات كفاءة وسهولة بالنسبة للعملاء، وفي سنة 2000 تم تطوير نظام الدفع السهل Pay-easy من طرف جمعية تعزيز شبكة الدفع المتعددة اليابانية JAMPA، حيث اعتبر كنوع جديد من وسائل الدفع عبر البنوك الإلكترونية، وتم تعميمه على باقي شبكات الدفع المتعددة مثل MPN، و JAMMO. ويمكن توضيح آلية عمل نظام Pay-easy لبنوك الانترنت من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): نظام الدفع Pay-easy



المصدر: صالح خويلدات، نور الدين هوازي، (2022): تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة: نظام الدفع الإلكتروني الياباني Zengin-net، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، ص73.

من خلال الصورة التوضيحية أعلاه، يلاحظ أن وسائل الدفع متاحة أمام العميل، فيمكنه استخدام جهاز الكمبيوتر أو الصراف الآلي أو الهاتف النقال، للقيام بعمليات الدفع عن طريق تحويل المؤسسات المالية أو البنوك، والتي بدورها تستخدم نظام Pay Easy لتحويل مبالغ الفواتير، المشتريات، الضرائب والرسوم إلى الجهات الأخرى مثل المكاتب

الحكومية، أو المؤسسات العمومية، الشركات التجارية بشكل مباشر وآمن عبر القنوات الإلكترونية (الحاسوب، الهاتف المحمول، والصراف الآلي).

✓ **بنوك الهاتف والخدمات المصرفية الرقمية:** توسع استخدام الهواتف النقالة في اليابان مع بداية سنة 1990، واستخدمت أيضا خدمات الانترنت البسيطة، وكإستراتيجية تسويقية قامت البنوك ومؤسسات المقاصة والأوراق المالية بعرض جملة من الخدمات وسمت حينها بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول Mobile Banking والتي تمثلت في الاطلاع على الرصيد، أو سجلات المعاملات لحساباتهم، فضلا عن الاتصال بمصلحة خدمة زبائن على مستوى البنك....

وحسب دراسة ل Karl flinders، بعنوان " البنوك الإلكترونية اليابانية، عرض حالة بنوك الهاتف E-Bank Japan « sets mobile Banking Example»، حيث رأى الباحث أن البنوك اليابانية أول من قام باعتماد خدمات الهاتف المحمول في تسويق الخدمات المصرفية، وكانت توجهات البنوك حينها تركز على تقليل تكاليف التشغيل وتحسين سرعة تقديم الخدمات المصرفية.

✓ **بطاقات الائتمان:** أصدرت بطاقات الائتمان في اليابان من طرف البنوك والمؤسسات المالية سنة 1960، وتعد من أهم وسائل الدفع في اليابان، حيث تستخدم على نطاق واسع في عمليات الشراء داخل المتاجر ونقاط البيع الإلكترونية (POS). تعد بطاقات الائتمان من أكثر وسائل الدفع غير النقدية استخداماً في اليابان، حيث تُقبل على نطاق واسع في المتاجر الكبرى والفنادق والمطاعم ومواقع التجارة الإلكترونية. وتدعم اليابان أشهر الشبكات العالمية مثل فيزا (Visa) وماستركارد (MasterCard) وجي سي بي (JCB) وأمريكان إكسبريس (American Express) ساهم التطور التكنولوجي والتوسع في التجارة الإلكترونية في زيادة الاعتماد على بطاقات الائتمان كوسيلة آمنة وسريعة لإجراء المعاملات المالية، رغم استمرار استخدام النقد بدرجة ملحوظة مقارنة ببعض الدول المتقدمة الأخرى¹. وتوجد ستة خطوات أساسية لاستخدام بطاقة الائتمان في اليابان حيث:

- يعرضها المشتري (أصحاب بطاقات الائتمان) أمام محلات التجزئة لإتمام عملية الشراء.
- تستقبل متاجر التجزئة تراخيص البيع وتنقل بيانات المبيعات عبر محطات ترخيص الائتمان credit authorization terminals أو من محطات نقاط البيع (POS) point- of-sales terminals.
- تدفع الشركة المصدرة لبطاقة الائتمان المبالغ المطلوبة لمتاجر التجزئة بناء على بيانات المبيعات.

¹الهيئة القومية اليابانية للسياحة، بطاقات الائتمان في اليابان، من الموقع: Japan Travel National Torism Organization. تاريخ الاطلاع:

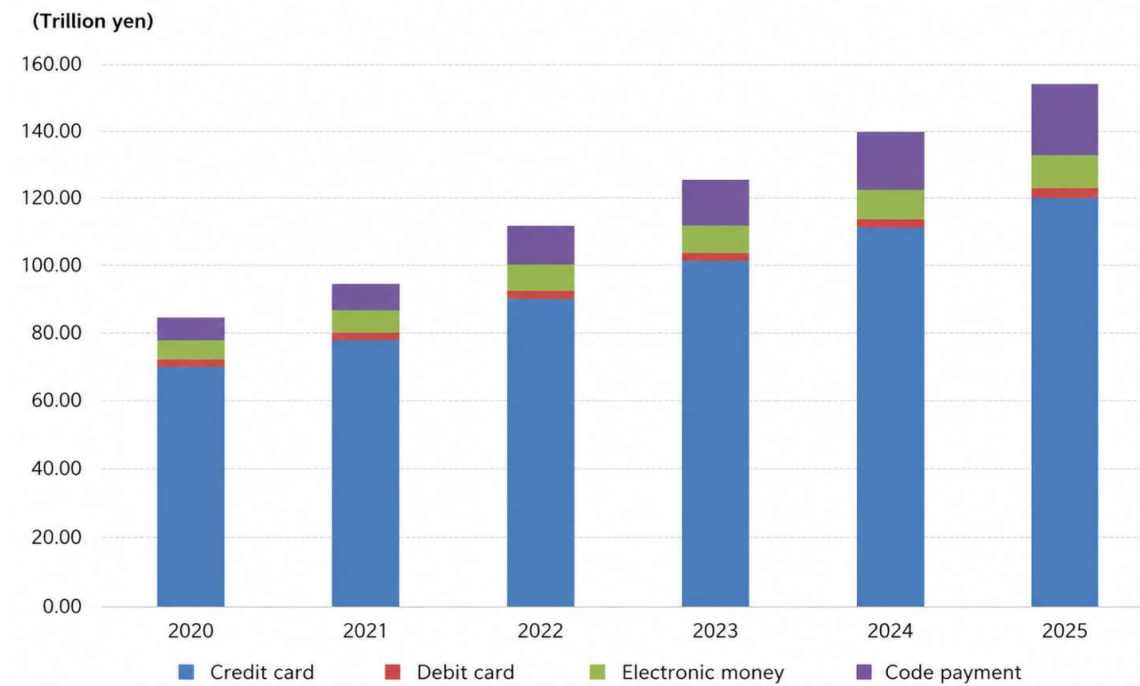
- تقوم الشركة المصدر لبطاقة الائتمان بتجميع المعاملات المقبولة (التي تم دفعها)، ويتم إرسال بيان كل شهر إلى صاحب البطاقة لإعلامه بتاريخ الخصم المباشر والمبالغ المترتبة عليه.
- تقوم الشركة المصدرة للبطاقة بإرسال بيانات بطاقة الائتمان لبنك صاحب البطاقة.
- يقوم البنك بخصم المبالغ بناء على البيانات المتوفرة حول البطاقة الائتمانية.
- ✓ **بطاقات الخصم:** سنة 1999 تم تنصيب العديد من الأنظمة المدعومة لبطاقات الخصم Debit Cards والتي اعتبرت دعم لعدة جهود مرتبطة بتطوير أنظمة لبطاقات الخصم سنة 1984، وترتكز الخدمات الحديثة لبطاقات الخصم في اليابان على نظام يسمى J-Debit والذي يهدف إلى التحويل الإلكتروني للأموال من خلال نقاط البيع، وتشرف على تلك العملية العديد من الشركات والمنظمات، وقد ساهمت عدة جهات في ابتكار نظام J-debit مثل وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمؤسسات المالية الخاصة ومتاجر التجزئة¹. وأطلق على تلك الأطراف جمعية تعزيز بطاقات الخصم اليابانية Japan Debit Cards Promotion Association، وقد تم اعتماد نظام J-debit في جانفي 1999 كنظام لتحويل الأموال اعتمادا على بطاقات الخصم الإلكترونية، ويمكن القول أن بطاقات الخصم تستخدم من خلال عدة خطوات يمكن إيجازها على النحو التالي:
- عند القيام بالشراء يقوم صاحب البطاقة بإدخالها في جهاز قراءة البطاقة Card terminal، ويقوم البائع بتحديد السعر الإجمالي للمشتريات، ثم يدخل المشتري الرقم السري للبطاقة والذي يتكون من 10 أرقام.
- يقوم بنك المشتري فورا بخصم مبلغ فاتورة المشتريات من حساب العميل لدى البنك.
- يقوم مركز التسويات بحساب التكاليف ومبالغ المشتريات الواجب تبادلها بين البنكين (بنك البائع والمشتري) وتتم هذه العملية بناء على البيانات التي يتلقاها من مركز التشغيل CAFIS، وتكون هذه العملية عادة في اليوم الموالي لعملية الشراء.
- يقوم بنك التسويات وعن طريق نظام Zengin حيث يتم التحويل الفعلي لمبالغ المشتريات من بنك المشتري إلى بنك البائع، ويكون هذا بعد يومين من الشراء.
- يقوم بنك البائع بتحويل مبالغ المشتريات إلى حساب البائع لديه في اليوم الثالث بعد عملية الشراء.

¹ ياسمينه صادق، علي دحماني، (2025): عرض لتجارب دولية رائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني-كوريا الجنوبية واليابان نموذجا-، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، ص45.

✓ أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الذاتية: قامت البنوك والمؤسسات اليابانية بخطوة استباقية نحو تثبيت الآلات الموزعة للنقود (CD) cash dispenser وأجهزة الصراف الآلي (ATM) Automated Teller Machine منذ 1969، و ذلك بهدف تقليل فترات انتظار الحصول على الخدمات المصرفية، وأيضا التبسيط والحفاظ على العمل المكتبي المرتبط بالموظفين clerical work-related labor ، وفي نهاية مارس 2011 كان هناك حوالي 960,154 آلة موزعة للنقود و صراف آلي، كما أصدرت البنوك والمؤسسات المالية حوالي 484 مليون بطاقة نقدية Cash Cards. ومن الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي: السحب، الإيداع، الاستعلام عن الرصيد، وتحديث الحسابات البنكية، وتشير البيانات الحديثة إلى استمرار توسع شبكات الصراف الآلي وتطورها من حيث التعدد اللغوي وتكاملها مع البطاقات المصرفية والدفع الإلكتروني، مما ساهم في تسهيل المعاملات المالية اليومية.

1-3 تطور استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في اليابان

الشكل رقم (2-2): تطور نسبة المدفوعات غير النقدية في اليابان خلال الفترة 2020-2025



المصدر: من الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية (METI): www.meti.go.jp. تاريخ الاطلاع: 2026/04/06.

يبين الشكل أعلاه التطور المستمر لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في اليابان خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2025. فقد سجلت بطاقات الائتمان (Credit Card) أعلى مستوى استخدام بين مختلف الوسائل، حيث ارتفعت قيمة المعاملات من حوالي 72 تريليون ين سنة 2020 إلى نحو 120 تريليون ين سنة 2025، أي بزيادة قدرها 48 تريليون ين، أما بطاقات الخصم (Debit Card) فقد ارتفعت قيمة معاملاتها من حوالي 3 تريليونات ين

سنة 2020 إلى ما يقارب 4 تريليونات ين سنة 2025، أي بزيادة تقدر بتريليون ين واحد تقريباً، وهو ما يعادل نمواً نسبته 33.3%. كما شهدت النقود الإلكترونية (Electronic Money) نموا ملحوظاً، حيث انتقلت من حوالي 5 تريليونات ين سنة 2020 إلى نحو 10 تريليونات ين سنة 2025، أي بزيادة قدرها 5 تريليونات ين، وهو ما يمثل تضاعفاً في القيمة بنسبة 100%. وسجل الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (Code Payment) أعلى معدل نمو بين مختلف الوسائل، إذ ارتفعت قيمة معاملاته من حوالي 5 تريليونات ين سنة 2020 إلى ما يقارب 21 تريليون ين سنة 2025، أي بزيادة قدرها 16 تريليون ين، وبنسبة نمو تقدر بحوالي 320%.

وبصفة عامة، تعكس هذه المؤشرات نجاح اليابان في توسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتطوير بنيتها التحتية الرقمية، الأمر الذي ساهم في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتقليص الاعتماد على النقد التقليدي.

المطلب الثاني: تجربة سنغافورة والهند في تعزيز المدفوعات الرقمية

2-1 تجربة سنغافورة في استخدام الدفع الإلكتروني

تعد سنغافورة من أهم الدول الآسيوية وأكثرها تقدماً، وتحتضن سنغافورة عدد كبير من البنوك والتي تعزز التكنولوجيا المالية وشركات الدفع الإلكتروني، وقد استفاد النمر الآسيوي الصاعد من هذا المجال في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وقد حظيت التجارة الإلكترونية بزيادة في المبيعات، وفيما يلي سنستعرض أبرز بوابات الدفع الإلكتروني في سنغافورة¹:

- **بوابة الدفع cachu:** أعلنت شركة كاش يو تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتسجيل كافة عمليات الدفع الإلكتروني في سنغافورة، لتعمل تحت إشراف البنك المركزي بسنغافورة ومؤسسة النقد السنغافوري MAS وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز أعمال "كاش يو" في هذه المنطقة، وقد قامت "كاش يو" بتعزيز منصتها للدفع الإلكتروني عبر مجموعة من الإجراءات وفق معايير ومتطلبات البنك المركزي في سنغافورة خاصة فيما يتعلق بالبطاقات والحسابات الإلكترونية ذات الرصيد المدفوع مسبقاً، وتأتي هذه الإجراءات في إطار التوجه العالمي نحو تعزيز الشفافية والاطلاع لأصحاب حسابات الدفع الإلكتروني بالإضافة لشركاء الأعمال من الشركات بهدف تحقيق مزيد من الأمان للتعاملات ومكافحة الجريمة الإلكترونية.

- **بوابة الدفع PayPal:** بوابة الدفع الإلكتروني PayPal من أهم شركات الدفع عبر الانترنت بل الأفضل على الإطلاق من حيث توفير وسائل الدفع الأسهل والأبسط والأوفر عبر الحسابات الشخصية أو المواقع الإلكترونية حيث

¹ فاطنة حنان أسينات بوخاري، (2022): أثر توظيف تطبيقات الدفع الإلكتروني في تقديم الخدمات المصرفية على تحسين أداء البنوك: عرض لتجارب دول رائدة نموذجاً "سنغافورة وكندا للدفع عبر الحدود بواسطة البلوك تشين لمشروع Jesper-Ubin، اندونيسيا، اليابان"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 233، 234.

يمتد عملاء ومستخدمين بوابة الدفع الالكتروني PayPal عبر مستوى العالم، تقدم بوابة PayPal الكثير من الخدمات، ولكي تستمتع بهذه الخدمات عليك فقط أن تمتلك بريد الكتروني وبطاقة ائتمان أو حساب في البنك.

● **بوابة الدفع Westernunion:** تغطي خدمات بوابة الدفع Western union أكثر من 200 دولة، ما يجعلها واحدة من أهم بوابات الدفع الالكتروني حول العالم، فهي تتميز بسهولة طرق إرسال واستقبال الأموال بين الأفراد والشركات، وبإمكان أي فرد في العالم تحويل الأموال من مكان لآخر عبر الموقع الالكتروني للشركة أو التطبيق الخاص بهم.

● **بوابة الدفع payline:** تعتبر كذلك بوابة الدفع الالكتروني payline واحدة من الشركات الرائدة في خدمات الدفع الالكتروني، والتي توفر لكافة العملاء حول العالم العديد من مميزات الدفع عبر الانترنت عبر طرق ووسائل آمنة وسهلة بسبب ما توفره الشركة من مزايا وخدمات متميزة، على رأسها سهولة الاشتراك، خيارات الدمج، وحلول لمنع الاحتيال، ومن المعروف أن شركة Payline تتيح لكافة العملاء ثلاثة أنواع مختلفة من الخطط دون الحاجة إلى اشتراك سنوي، والتي تتمثل في: خطة البدء، خطة التحسين والزيادة وخطة المتجر.

● **بوابة الدفع payoneer:** تعد من أفضل شركات الدفع عبر الانترنت حول العالم، والتي تقدم خدمات مهمة لكافة الأشخاص وشركات الأعمال للدفع الالكتروني عبر شبكات الانترنت، وتغطي خدمات هذه البوابة أكثر من 100 دولة حول العالم، كما أنها توفر لعملائها طرق الدفع عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الالكترونية.

2-1-1 عوامل بروز سنغافورة كنموذج للتحويل الرقمي¹

✓ **تطور التجارة الإلكترونية في سنغافورة:** شهدت التجارة الإلكترونية في سنغافورة تطوراً ملحوظاً، حيث بلغت قيمة السوق حوالي 14.8 مليار دولار أمريكي سنة 2025، مع توقعات بارتفاعها إلى 21.9 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2027، ويعود ذلك إلى التوسع المستمر في استخدام التكنولوجيا الرقمية وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني.

✓ **نمو المحافظ الإلكترونية في سنغافورة:** عرفت المحافظ الإلكترونية في سنغافورة نمواً بنسبة 32٪ خلال سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة، كما استحوذت على حوالي 22٪ من قيمة معاملات نقاط البيع، وهو ما يعكس تزايد اعتماد المستهلكين على وسائل الدفع الرقمية الحديثة.

✓ **توقعات استخدام المحافظ الرقمية:** تشير التوقعات إلى أن المحافظ الرقمية في سنغافورة ستحقق معدل نمو سنوي مركب يقدر بـ 22٪ خلال الفترة 2023-2027، مع توقع ارتفاع حصتها في المدفوعات إلى 44٪ بحلول سنة 2027، نتيجة التوسع في حلول الدفع الذكية والرقمنة المالية.

¹ أكثر طرق الدفع شيوعاً في سنغافورة، من الموقع: <https://ecommpay.com>، تاريخ الاطلاع: 2026/04/06.

✓ انتشار استخدام الدفع الرقمي في سنغافورة: أظهرت الدراسات الحديثة أن حوالي 93% من سكان سنغافورة استخدموا وسائل الدفع الرقمية سنة 2025، ما يؤكد المكانة المتقدمة التي تحتلها الدولة في مجال التحويل الرقمي والخدمات المالية الإلكترونية.

✓ التجارة الإلكترونية للعابرة للحدود في سنغافورة: تشير التقارير إلى أن حوالي 73% من المتسوقين عبر الإنترنت في سنغافورة قاموا بالشراء من متاجر إلكترونية أجنبية خلال سنة 2025، بينما شكلت التجارة القادمة من الصين حوالي 62% من إجمالي التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.

2-2 تجربة الهند في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني

في إطار التطور المتسارع الذي عرفه قطاع التكنولوجيا المالية في الهند، برزت مجموعة من الأدوات والأنظمة التي ساهمت بشكل فعال في تسهيل المعاملات المالية وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وقد جاءت هذه الأنظمة استجابة للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي، وسعيًا إلى تقليل الاعتماد على النقد وتوسيع نطاق الشمول المالي. وفيما يلي عرض لأهم هذه الأدوات والأنظمة المعتمدة في الهند¹:

✓ واجهة المدفوعات الموحدة (UPI): هو نظام دفع فوري يستخدم حاليًا كوسيلة من وسائل الدفع الرقمي بالهند، حيث طورته شركة المدفوعات الوطنية في الهند لتسهيل المعاملات بين البنوك، وينظم هذا النظام بنك الاحتياطي الهندي ويعمل عن طريق تحويل الأموال على الفور بين حسابين مصرفيين على منصة متنقلة.

✓ رمز الاستجابة السريعة code QR : يعتبر انتشار تكنولوجيا رمز الاستجابة السريعة code QR للمدفوعات الرقمية في منافذ البيع التجارية السبب وراء إلغاء استخدام أجهزة EDC (أجهزة التقاط البيانات الإلكترونية) باهظة الثمن التي كانت تستخدم لجمع وإدارة البيانات من الأشخاص، كما ألغت code QR تقنية NFC وهي عبارة عن طريقة اتصال لاسلكية يتم استخدامها في وقتنا الحالي في الهواتف وبعض الأجهزة حيث يتم فقط تمرير الهاتف المحمول فوق جهاز محدد لنقل البيانات بسرعة كبيرة، حيث كانت تستخدم تقنية NFC في المحافظ الإلكترونية التي تعتبر أكثر مثال شيوعاً واستخداماً لتقنية الدفع الرقمي، ومع تحميل تطبيق معين خاص بميزة الدفع الرقمي يمكنك ربط هاتفك بحسابك في البنك واستخدامه للدفع في المتاجر التي تستخدم جهاز مخصص لقراءة NFC. وستكون الهواتف النقال أداة الدفع الرقمي بالهند المفضلة وستعطل نماذج الاقتناء التقليدية، وستوفر الشركات خدمات ذات قيمة

¹ براهم بلقطة، محمد صلاح، حسان بنيت، (2021): واقع الصناعة التكنولوجية المالية في الهند وكينيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص ص446، 447.

مضافة للتجار من أجل جعل اكتساب الأعمال التجارية مجدياً اقتصادياً مما يحسّن اقتصاديات التجار، من المتوقع أن أكثر من 10 مليون من التجار سوف تقبل المدفوعات غير النقدية في العامين المقبلين.

✓ رسوم المعاملات الصفرية **Zero transaction fees**: بدافع من الحوافز الحكومية والضغط التنافسي، ما جعل رسوم المعاملات التجارية والاقتصادية للمدفوعات تتناقص باستمرار، وقد حد بنك الاحتياطي الهندي سعر الخصم التجاري لمعاملات بطاقات الخصم بنسبة 0.4%. (للشركات الناشئة)، وتقدم معظم شركات التكنولوجيا المالية خدمات الدفع مجاناً وعلى رأسهم شركة فابيلس vapulus، وسوف تتطلع الشركات إلى تحقيق الدخل من البيانات من خلال بيع المنتجات المالية وغير المالية الأخرى.

✓ الأمن السيبراني **Cybersecurit**: وقد كانت الأولوية على مدى العامين الماضيين هي اكتساب العملاء ودفع اعتماد المدفوعات الرقمية. إذ تفيد التقارير بأن الهجمات الإلكترونية تسببت في أضرار مالية تزيد على 500000 دولار للشركات الهندية في الأشهر الـ12 الماضية. كما أن من الضروري لمستخدمين خدمات الدفع الرقمي تبني تقنيات جديدة مثل المصادقة البيومترية، الذكاء الاصطناعي، ومطابقة نمط لمنع الاحتيال في الوقت الحقيقي لمعاملات الدفع الرقمي.

✓ وسائل الدفع المسبق **PPI**: هي أدوات الدفع التي تسهل شراء السلع والخدمات، بما في ذلك تحويل الأموال والخدمات المالية والتحويلات مقابل القيمة المخزنة داخل الأداة أو عليها.

وقد مكنت استجابة البيئة الاقتصادية والتجارية لدولة الهند لتطور التكنولوجيا في مجال خدمات الدفع الالكتروني وتوفيرها لأهم الاتجاهات في مجال الدفع الرقمي في السنوات الأخيرة من دخول مئات المستخدمين الجدد في مجال المدفوعات الرقمية وعلى مدى الفترة 2014-2019، تلقت التكنولوجيا المالية للمدفوعات الرقمية استثمارات بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي عبر 219 صفقة، تم خلال هذه الفترة تأسيس حوالي 532 شركة للمدفوعات الرقمية. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة أيضاً زيادة المنافسة، وانخفاض ولاء العملاء، وارتفاع تكلفة حوافز العملاء، وبعض القيود التنظيمية (مثل معايير اعرف عميلك المتزايدة للمحافظ الرقمية وتوطين البيانات)، وقد أدى هذا إلى تباطؤ في كل من عدد الداخلين والتمويل في السنوات الماضية كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (2-1): تطور تكنولوجيا المدفوعات الرقمية في الهند (2020-2024)

السنة	عدد معاملات UPI (مليار معاملة)	القيمة (تريليون روبية هندية تقريبا)
2020	24.5	41
2021	39.8	71
2022	74	126
2023	117.6	183
2024	139	199

Source : National Payments Corporation of India (NPCI), Tiré du site : <https://www.npci.org.in>.
consulté le : 08/04/2026.

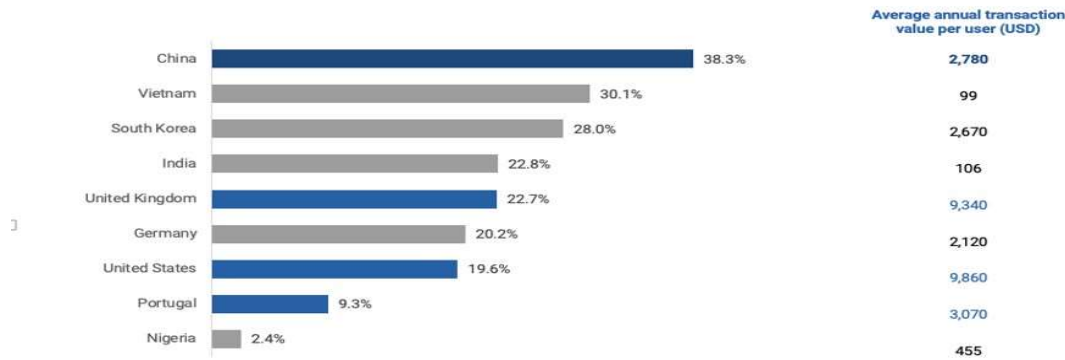
■ يوضح الجدول التطور السريع الذي عرفته المدفوعات الرقمية في الهند خلال الفترة 2020-2024، حيث سجل نظام واجهة الدفع الموحدة UPI نموا استثنائيا من حيث عدد المعاملات والقيمة المالية. فقد ارتفع عدد المعاملات من حوالي 24.5 مليار معاملة سنة 2020 إلى 139 مليار معاملة سنة 2024. ويعزى هذا النمو الكبير إلى عدة عوامل أهمها التوسع في استخدام الهواتف الذكية، وانتشار رموز QR، والدعم الحكومي القوي للتحويل الرقمي.

المطلب الثالث: تجربة الصين في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني

الصين تعد من الدول الرائدة عالميا في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، وقد لعبت دورا محوريا في تطوير هذا القطاع من خلال العديد من المبادرات والابتكارات التي ساهمت في تعزيز التجارة الإلكترونية على نطاق واسع، بحيث تتصدر الصين الاتجاه العالمي بمعدل انتشار يبلغ 38.3% في عام 2023، وهو الأعلى بين 44 دولة شملها الاستطلاع وتغطي سوق تطبيقات الدفع النابضة بالحياة في الصين باحتضان واسع النطاق من قبل تجار التجزئة والمطاعم ومنصات التجارة الإلكترونية، وقد عزز المشهد التجاري المتميز الذي يضم العديد من الشركات الصغيرة تأثير قفزة ملحوظة، حيث تخطى تبني بطاقات الائتمان على نطاق واسع وانتقل مباشرة من النقد إلى تطبيقات الدفع، وعلى الرغم من هذا التبني الملحوظ للدفع عبر الهاتف المحمول، تظل القيمة السنوية الإجمالية للمعاملات لكل عميل أعلى في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك المملكة المتحدة والبرتغال والدول الاسكندنافية¹. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

¹ عبد الكريم رليد، عادل علام، (2026): الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لرقية التجارة الإلكترونية: دراسة حالة شركة Ant Financial الصينية كنموذج رائد، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، ص 104.

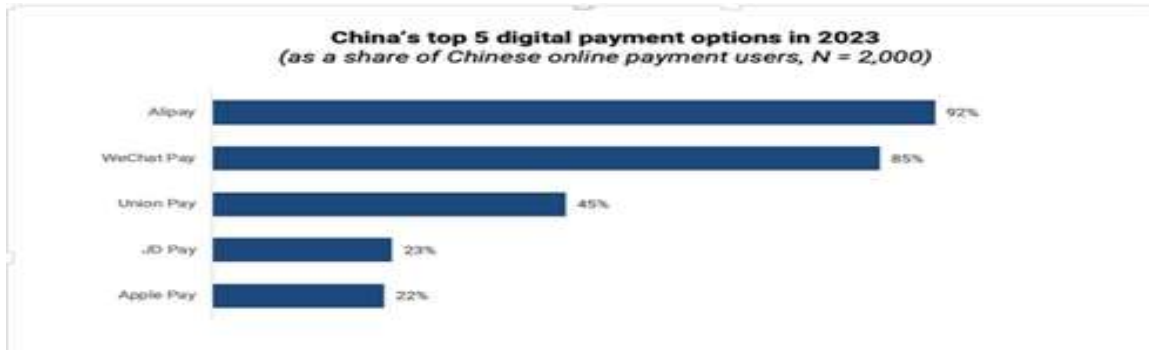
الشكل رقم (2-3): مكانة الصين العالمية في مجال الدفع الالكتروني



Source: Buchholz, K. (2024): China's Mobile Payment Adoption Beats All Others. Récupéré sur Statista : <https://www.statista.com>. Consulté le:07/04/2026.

وقد برزت خدمات Alipay و WeChat Pay كأفضل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول في الصين خلال عام 2023 بنسبة 92% و 85% على التوالي، وتحتل Union Pay المرتبطة بشبكة كبيرة للدفع بالبطاقات مملوكة للدولة المركز الثالث حيث احتار 45% من المشاركين خدماتها. وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): هيمنة Alipay و Wechat Pay على مشهد الدفع عبر الهاتف المحمول في الصين



Source: Buchholz, K. (2024): China's Mobile Payment Adoption Beats All Others. Récupéré sur Statista : <https://www.statista.com>. Consulté le :07/04/2026.

أطلقت مجموعة علي بابا Alipay في عام 2004، وهي منصة بارزة للدفع عبر الانترنت تضم 1.3 مليار مستخدم حول العالم اعتبارا من عام 2022، وهي تدمج الخدمات عبر الانترنت وخارجها، وتقدم ميزات مثل الائتمان الفوري والدفع بالتقسيط واسترداد النقود، تستخدم العديد من المواقع الرئيسية، وتعد Alipay كطريقة دفع للتجارة الالكترونية مثل Taobao و Amazon و JD.com و AirAsia، وعلاوة على ذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا البيومترية المتقدمة اكتسب Alipay شعبية لخيار الدفع بالتعرف على الوجه، وخاصة بين المستهلكين الذين يفضلون المعاملات غير المتصلة بالانترنت، يتيح هذا الابتكار للمستهلكين التسوق دون الحاجة إلى هاتف محمول، مما يوفر راحة إضافية.

بينما Wechat Pay هي محفظة رقمية شهيرة في الصين قدمتها شركة WeChat التابعة لشركة tencent في عام 2011 ويعود نجاح WeChat إلى واجهتها متعددة الاستخدامات، والتي تدمج وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، إلى جانب التوافق مع العديد من التطبيقات داخل التطبيق مثل WeChat Mini Programs وتوسع WeChat Pay خدماتها في الصين لتشمل مجموعة من المنتجات المالية، من صناديق الاستثمار إلى التأمين، مما يتيح للمستخدمين إجراء المدفوعات مباشرة داخل التطبيق. ففي عام 2022 تم إجراء حوالي 400 مليار دولار أمريكي من المعاملات من خلال Wechat.

كما تعد Union Pay واحدة من أفضل ثلاث طرق للدفع في الصين، وباعتبارها جهة الإصدار الحصرية للبطاقات المصرفية المحلية في الصين، بحيث تربط هذه الأخيرة بين ماكينات الصراف الآلي للبنوك الكبرى والصغيرة في جميع أنحاء البر الرئيسي للصين، وتعمل كتحويل الكتروني للأموال عند نقطة البيع (EFTPOS). وعلى عكس Alipay و WeChat Pay، فإن Union Pay ليست محفظة رقمية، فهي الجهة المصدرة الوحيدة المصرح لها بدفع البطاقات في الصين¹.

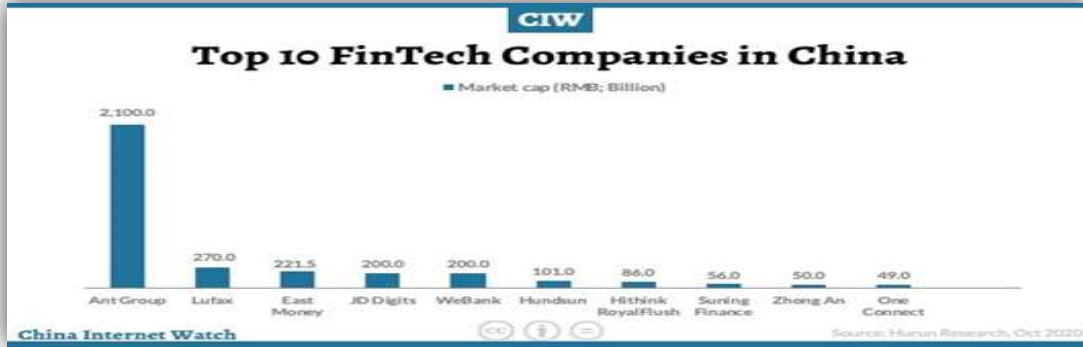
✓ العوامل الرئيسية وراء تطور التكنولوجيا المالية في الصين:

تستخدم الصين التقنيات الحديثة في التكنولوجيا المالية وهي البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. التالي تشجع البنوك والمؤسسات التكنولوجية الكبيرة على الابتكارات والتميز على المستوى المحلي والعالمي، ومن العوامل المساعدة على ذلك نذكر ما يلي:

- **امتلاك تكنولوجيا رقمية هائلة:** تمتلك الصين أكبر الشركات المنتجة للخدمات المالية الرقمية والذكاء التي مكنتها من تربع عرش الابتكار والاختراع. حيث يبين الشكل التالي أكبر 10 شركات في مجال التكنولوجيا المالية في الصين لعام 2022:

¹عبد الكريم رليد، عادل علام، مرجع سبق ذكره، ص 105، 106.

الشكل رقم (2-5): أكبر 10 شركات للتكنولوجيا المالية في الصين في عام 2020



Source: Chicom News, (2020): "top 10 fintech companies in China in 2020, Chinese News Feed Aggregator, tiré du site : <https://chicomnews.org/>.consulté le :07/04/2026.

تعتبر شركة Ant Financial Company، أكبر شركة للتكنولوجيا المالية في الصين وهي شركة تابعة لشركة علي بابا، والتي قدرت قيمتها بـ 14 مليار دولار في عام 2019. وهي حجر الزاوية في نظام الائتمان الاجتماعي الجديد في الصين، والمعروف أيضا باسم ائتمان السمسم، وتوفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك Alipay والإقراض وأكثر من ذلك. وأصبحت لمجموعة Ant أكثر شركات التكنولوجيا المالية قيمة في الصين بقيمة 1.2 تريليون يوان. ويتوقع بنك كريدي سويس أن تنمو إيرادات Ant بنسبة 34% CAGR من 2019-2022 مع خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية كمحرك رئيسي.

واحتلت شركة «لوفاكس»، وهي منصة مالية يقع مقرها الرئيسي في شنغهاي، المرتبة الثانية بقيمة 270 مليار يوان، واحتلت "إيست موني" المرتبة الثالثة بقيمة 221.5 مليار يوان، وفقا لأفضل 10 شركات للتكنولوجيا المالية قيمة في الصين لعام 2020.

● **البيانات الضخمة:** تتحول الصين ببطء إلى نظام اقتصادي غير نقدي بسبب النمو السريع في المدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال تطبيقات مثل Alipay و WeChat Pay. حيث تستخدم هذه الطريقة للدفع على نطاق واسع في الصين، في المطاعم ووسائل النقل العام. مثال آخر على استخدام البيانات الضخمة هو عشرات الائتمان الفردية والشركة التي يتم إنشاؤها من ذلك. وهذا يسهل على الناس التقدم بطلب للحصول على قرض ويسمح للناس بالدفع بسهولة أكبر عن طريق الأقساط على أساس وضعهم المالي.

● **تشجيع الحكومة على الابتكار:** تشجع الحكومة الصينية جميع أنواع الابتكار المالي بينما تضع حكومات العديد من الدول الغربية سياسات تقييدية على استخدام الصناعات المالية للتكنولوجيا الجديدة. خاصة بعد استخدام المشتقات

المالية، الذي أدى جزئياً إلى الأزمة المالية في عام 2008، كانت الحكومات حذرة من الابتكار المالي¹. ويرز الابتكار في وسائل الدفع عبر الأجهزة المحمولة، مثل الدفع باستخدام رمز QR كميزة جعلت Alipay خياراً سهلاً وشائعاً بين المستخدمين، خصوصاً في المناطق ذات البنية التحتية المحدودة للدفع التقليدي، بهذا التنوع التقني والاستراتيجي استطاعت Ant Groupe تحقيق ريادة مستدامة في القطاع الرقمي المالي، مما يجعل Alipay نظاماً شاملاً يلبي احتياجات المستخدمين في كل مكان¹.

المبحث الثالث: تجارب الدول العربية في مجال الدفع الإلكتروني

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني

استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تنافس الدول المتقدمة في مجال المدفوعات مثل فرنسا وإسبانيا، وهذا راجع إلى تطور وسائل الدفع الإلكترونية فيها، وتطور البنى التحتية واللوجستية فيها، وهذا ما ساهم في تحقيق نسبة شمول مالي مرتفعة تجاوزت 68 بالمئة سنة 2022 وجعلها تحتل المرتبة الثالثة في قارة آسيا.

1-1 تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الإمارات

✓ **بطاقات الدفع في الإمارات:** في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يبلغ عدد سكانها 9.9 مليون نسمة، يعد الشمول المالي مرتفعاً للغاية خلال سنة 2022، 87% من البالغين لديهم حساب مصرفي، يوجد حوالي 17 مليون بطاقة دفع في السوق، كما أن الإمارات العربية لديها أعلى معدل ملكية بطاقات الدفع في دول مجلس التعاون الخليجي، 70% من بطاقات الدفع هي بطاقات خصم و30% بطاقات ائتمان، تستخدم بطاقات الخصم أكثر فأكثر في أجهزة الصراف الآلي لسحب النقود، بينما تستخدم بطاقات الائتمان للدفع في أجهزة نقاط البيع، وتهيمن أكبر 5 بنوك على سوق بطاقات الدفع، هذه البنوك هي: بنك الإمارات دبي الوطني ودي الإسلامي، بنك أبو ظبي الأول، مصرف أبو ظبي الإسلامي، والإمارات الإسلامي، كما تستخدم بطاقات الدفع بشكل متزايد للمدفوعات عبر الأنترنت، يذكر أنه خلال فترة الوباء نما حجم التجارة الإلكترونية بسرعة وتجاوز 20 مليار دولار، تبلغ نسبة استخدام بطاقات الدفع في الإمارات 32% وهذا المعدل آخذ في الازدياد¹.

✓ **أجهزة الصراف الآلي:** عدد أجهزة الصراف الآلي آخذ في التناقص، هناك انخفاض في هذه الأجهزة التي كانت قبل بضع سنوات 5500 صراف آلي، ووفقاً لبيانات عام 2020 انخفض العدد الإجمالي للصرافات الآلية إلى 4500

¹عبد الرحمن يسعد، أمين مخفي، حولة حسين حمدان، (2023): التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي، تجربة الصين نموذجاً، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، صص 192-195.

¹عبد الكريم رليد، عادل علام، مرجع سبق ذكره، ص111.

¹LinkedIn، من الموقع: <https://ae.linkedin.com>، تاريخ الاطلاع: 2026/04/11.

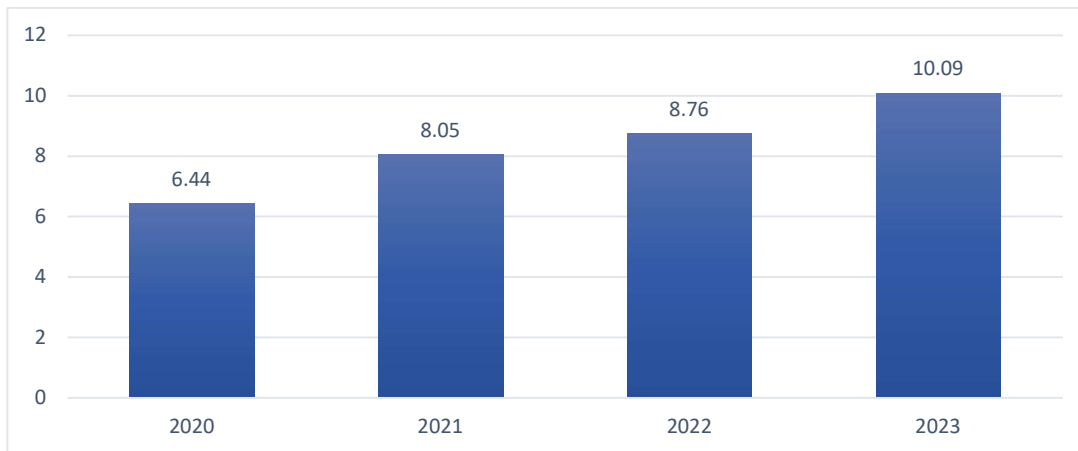
صراف آلي، على الرغم من وجود زيادة كبيرة في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي في الشهر الأول أثناء الوباء، إلى أن عمليات السحب من أجهزة الصراف عادت إلى مستوياتها السابقة بل ودخلت في اتجاه هبوطي¹.

✓ **المحافظ المالية الرقمية:** تتزايد أهمية القنوات الرقمية لإتمام المدفوعات في الوقت الراهن، لاسيما بعد التداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، وما دفعت إليه من تفضيل العملاء لمُدفع عن بعد تجنباً للاختلاط من جهة والتخوف من استخدام العملات من جهة أخرى، ودفع هذا التوجه الكثير من منافذ البيع ومزودي الخدمات إلى التوسع في تبني الحلول الرقمية، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد الطلب على هذه الحلول، وهنا نرصد أبرز منصات وبوابات الدفع والمحافظ الرقمية التي تتبناها الشركات والعملاء بشكل مباشر في السوق الإماراتي¹: منظومة الدرهم الإلكتروني، إن جينيوس nGenius، باي فورت payfort، باي تابس، تشيك أوت، تالر، زبوني، بيم BEAM، تطبيق فابيلس VAPULUS، أبل باي، سامسونغ باي، باي بال، منصة باي إيت PAYIT، محافظ وتطبيقات بنكية.

1-2 تطور سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتوقع الخبراء أن الابتكارات في تكنولوجيا blockchain ستؤدي إلى دفع تطوير الخدمات المالية في المستقبل، وفي الشكل التالي يمكن إظهار إجمالي معاملات الدفع الرقمي¹:

الشكل رقم (2-6): إجمالي معاملات الدفع الرقمي في الإمارات 2020-2023 (الوحدة: تريليون دولار)



المصدر: أسمة رقيق، سلمى ميمش، (2025): تجربة الإمارات المتحدة في تطور التكنولوجيا المالية، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ص 147.

¹ LinkedIn ، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2026/04/12.

¹ الرؤية (Alroeya) : من الموقع للرؤية الإخبارية: <https://www.alroeya.com>، تاريخ الاطلاع: 2026/04/11.

¹ أسمة رقيق، سلمى ميمش، (2025): تجربة الإمارات المتحدة في تطور التكنولوجيا المالية، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ص 146.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الدفع الرقمي عرفت تطوراً كبيراً ونمواً متسارعاً في حجم هذه المعاملات، حيث ارتفعت من حوالي 6.44 ترليون دولار سنة 2020 إلى 10.09 ترليون دولار سنة 2023، وذلك يعود إلى الانتشار الواسع لاستخدام الهواتف الذكية والتطبيقات البنكية ودعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، كما يلاحظ أن وتيرة النمو تسارعت بشكل أكبر بين سنتي 2022-2023 مما يدل على تسارع استخدام وسائل الدفع الحديثة في مختلف المعاملات اليومية، وعليه، يمكن القول أن تجربة الإمارات تعد من النماذج الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني، حيث استطاعت تحقيق انتقال فعال نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد.

1-3 عوامل نجاح تجربة الإمارات في استخدام الدفع الإلكتروني

إن النتائج التي حققتها دولة الإمارات في إطار اعتماد الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي، والتي جعلتها تتصدر الدول العربية في هذا المجال، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، من أهمها¹:

✓ **البنية التشريعية المحفزة:** حيث حرصت دولة الإمارات على نص تشريعات وإنشاء حاضنات ومراكز ابتكارية ومسرعات للأعمال، والتي يمكن لشركات التكنولوجيا المالية من خلالها تجربة أعمالها فضلاً عن وجود نظام قانوني مشجع لشركات التكنولوجيا المالية ومنه الابتكارات المالية؛

✓ **إقامة الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية:** فتنامي دور اسهامات شركات التكنولوجيا المالية كان عاملاً محفزاً للبنوك في عقد اتفاقيات مع شركات التكنولوجيا المالية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة للحفاظ على عملائها واكتساب عملاء جدد؛

✓ **الاستفادة من الخبرات الأجنبية بإقامة السلطات النقدية والدولية بدولة الإمارات شراكة مع شركات رائدة في مجال الخدمات المالية الرقمية؛**

✓ **المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة؛**

✓ **الدعم الاستراتيجي المتواصل من قبل حكومة الإمارات؛**

✓ **تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع شبكة الهاتف المحمول وانتشاره بصورة جيدة عبر كافة المناطق وارتفاع تغلغل الانترنت وتطوير أداء القطاع المصرفي.**

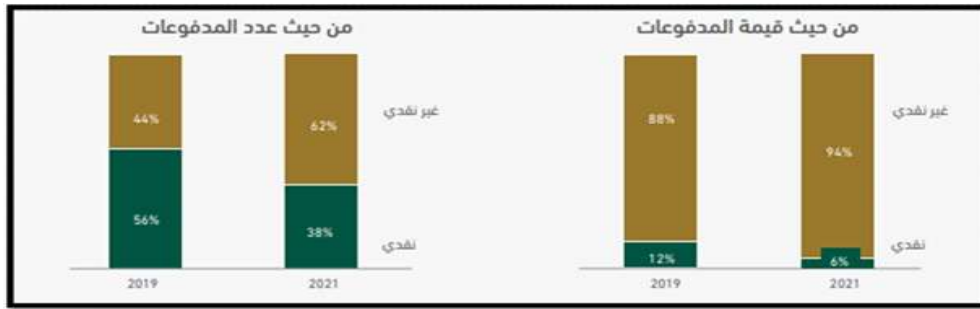
¹ اعمر بن موسى، أحمد علماوي، (2020): التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية -دراسة تجربة الإمارات-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، ص 189، 191.

المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تعزيز المدفوعات الرقمية

2-1 وسائل الدفع المالية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

كان هدف المملكة العربية السعودية زيادة حصة المدفوعات الرقمية من أجل تطوير القطاع المالي، بإضافة لتعزيز التحويل إلى مجتمع أقل اعتماد في مدفوعاته على النقد وهذا كجزء من رؤية المملكة 2030، وأيضاً سعيها للوصول إلى نسبة 70٪ من المدفوعات الإلكترونية بحلول 2025، وهذا من خلال توفير وتطوير خيارات الدفع وتشجيع استثمارات في هذا المجال، كما قام البنك المركزي ببناء بنية تحتية واسعة النطاق للمدفوعات الإلكترونية والعمل على زيادة نقاط البيع داخل المملكة¹.

الشكل رقم (2-7): حصة العمليات النقدية والإلكترونية لكافة القطاعات



المصدر: البنك المركزي السعودي، (2021): دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، ص16.
من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن المدفوعات الإلكترونية أكبر من المدفوعات النقدية من حيث القيمة والعدد في سنة 2019 و2021، حيث بلغت قيمة المدفوعات الإلكترونية لسنة 2021 بـ 94٪ مقارنة مع 88٪ سنة 2019 بزيادة قدرها 6٪، وكانت قيمة المدفوعات النقدية لسنة 2021 بـ 6٪ مقارنة مع 12٪ سنة 2019 بانخفاض قدره 6٪.

الشكل رقم (2-8): حصة المدفوعات النقدية والإلكترونية للأفراد



المصدر: البنك المركزي السعودي، (2021): دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، ص18.

¹فاطمة الزهراء قطار، عبد القادر دحمان، (2023): التحويل الرقمي في البنوك بالإشارة إلى تجربة السعودية، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ص41.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن قيمة المدفوعات الإلكترونية للأفراد سنة 2019 و2021 أكبر من قيمة المدفوعات النقدية، وأن قيمة المدفوعات الإلكترونية سنة 2021 والمقدرة بـ 75٪ أكبر من قيمة المدفوعات الإلكترونية سنة 2019 والمقدرة بـ 48٪ بفرق قدره 27٪. وهو دليل على نمو كبير للمدفوعات الإلكترونية وخلال فترة قصيرة.

2-2 أنواع وسائل الدفع الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

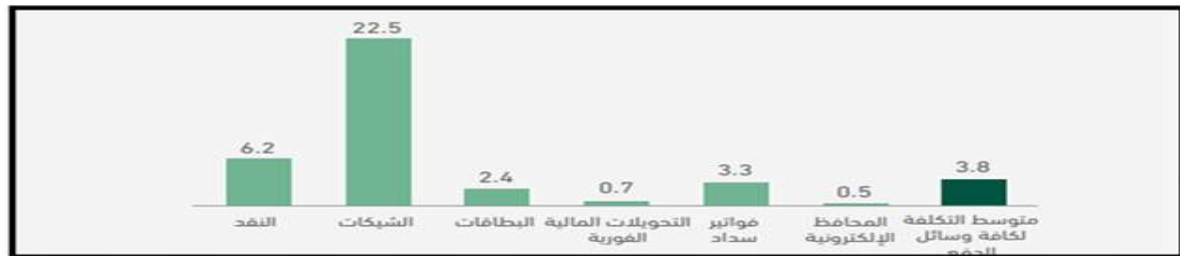
تنوعت وسائل الدفع المستخدمة في المملكة العربية السعودية ومن بين هذه الوسائل نذكر:

- **البطاقات:** تعتبر البطاقات من أكثر وسائل الدفع استخداماً، وعرفت تطوراً كبيراً في الأعوام الماضية خاصة في فترة وباء كورونا، وكان لها الفضل في نمو المدفوعات الإلكترونية وهذا من خلال استعمالها في عمليات البطاقات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع.
- **نظام السداد:** تم إطلاق نظام السداد سنة 2004 في المملكة العربية السعودية كأول نظام لفوترة المدفوعات، ويتم التعامل به من طرف جهات حكومية والشركات الكبرى المصدرة للفواتير لعدة مجالات وكمثال على ذلك فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها، ويعتبر هذا النظام وسيلة الدفع الرئيسية في المملكة لإتمام المدفوعات.
- **المحافظ الإلكترونية:** هي وسيلة حديثة الظهور في المملكة العربية السعودية، ولا تزال المدفوعات عن طريقها منخفضة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه الوسيلة عرفت نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة¹.

2-3 كفاءة وسائل الدفع الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

إن النمو الكبير في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية دليل على كفاءتها، بالإضافة إلى عامل التكلفة فاستخدام النقد مكلف مقارنة مع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بأنواعها وهذه التكلفة تشمل تكلفة الوقت، رسوم الخدمة وتكلفة الإتااف وغيرها¹.

الشكل رقم (2-9): تكلفة عمليات الدفع حسب كل وسيلة



المصدر: البنك المركزي السعودي، (2021): دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، ص30.

¹ البنك المركزي السعودي، (2021): دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، ص 22، 24.

¹ مرجع نفسه، ص29.

من خلال الشكل يلاحظ أن تكلفة عمليات الدفع بشيكات عالية جدا وقدرت بـ 22,5 ريال سعودي، ويليها عمليات الدفع نقدا التي قدرت بـ 6,2 ريال سعودي، والتكلفة المنخفضة كانت في عمليات الدفع عن طريق البطاقات التي قدرت بـ 2.4 ريال سعودي، وفواتير السداد التي قدرت بـ 3,3 ريال سعودي، والمحافظ الإلكترونية التي قدرت تكلفتها بـ 0,5 ريال سعودي، ومن خلال ما سبق نستنتج أن وسائل الدفع بأنواعها اقل تكلفة من وسائل الدفع التقليدية المتمثلة في الشيكات والدفع نقدا.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني

3-1 وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر

تتضمن أبرز وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في الجزائر ما يلي:

3-1-1 البطاقات البنكية¹: كانت البداية الأولى للبطاقة في الجزائر سنة 2006، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك لتجريبها وتحديد نقائصها وتم تعميم بطاقة CIB "Carte Interbancaire" عبر التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

✓ **البطاقة البنكية المحلية:** بطاقة CIB هي بطاقة بين البنوك، يمكن التعرف عليها من خلال شعار CIB للدفع بين البنوك المطبوع على البطاقة. كما تحتوي على شعار واسم البنك الذي أصدر البطاقة حسب الشكل المبين أسفله:

الشكل رقم (2-10): شكل بطاقة الدفع CIB



المصدر: من موقع: www.Bitakati.dz، تاريخ الاطلاع: 2026/05/08.

ويوضح الجدول التالي، تطور تعداد البطاقات البنكية CIB بين 2023 و2024.

¹حسنية شملول، (2025): وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جامعة الوادي، ص 319، 321.

الجدول رقم (2-2): تطور تعداد البطاقات البنكية CIB بين سنتي 2023 و 2024

السنة	2023	2024	نسبة التطور
عدد البطاقات البنكية للخواص	3 834 219	4 021 237	%4,88
عدد البطاقات البنكية للأعمال	187 984	217 784	%15,85
مجموع البطاقات البنكية	4 022 203	4 239 021	%5,39

المصدر: من الموقع: www.giemonetique.dz، تاريخ الاطلاع: 2026/05/08، مع ترجمة وبتصرف.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور الحاصل في عدد البطاقات البنكية بين سنتي 2023 و 2024 مع زيادة أكبر لبطاقات الأعمال وهو ما يعني إقبال المؤسسات ورجال الأعمال على هذه البطاقات لاستخدامها في معاملاتهم أكثر من الخواص.

✓ **البطاقة البنكية الدولية:** وهي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عمليات السحب والدفع، موجهة للعملاء الذين يخوضون على حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة. وهي مازالت قليلة الانتشار في الجزائر ويقتصر استخدامها في بعض الفنادق الضخمة أو الشركات الخاصة بكبار رجال الأعمال، وعادة ما تطلب لاستخدامها في عند السفر إلى الخارج. ونميز بين بطاقتي الائتمان Visa و Mastercard وقد تم اعتماد بطاقة الائتمان Visa، ثم بطاقة Mastercard منذ عدة سنوات من قبل عدة بنوك.

الشكل رقم (2-11): بطاقة فيزا كاردينال كلاسيكية والذهبية



المصدر: من الموقع: <https://www.cpa-bank.dz>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/08.

3-1-2 البطاقة الذهبية البريدية EDAHABIA: وهي بطاقة يصدرها بريد الجزائر وهي مطابقة لمعيار الأمان الدولي. تحمل البطاقة الرسم البياني لبريد الجزائر وتمكن حاملها من القيام بمختلف عمليات سحب ودفع الأموال من الحساب البريدي الجاري "compte Chèques Postaux (CCP)" سواء عبر أجهزة الصراف الآلي للبنوك (GAB) "Guichet Automatique de banque" أو عبر أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) "Terminal de Paiement Electronique".

والاطلاع على الرصيد أو طلب كشف مصغر وطلب دفتر الصكوك وتحويل الأموال، وتوزع هذه البطاقة من طرف بريد الجزائر مجانا لزبائنه بناء على طلبهم¹.

3-2 تحليل مؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر

3-2-1 دراسة تطور الدفع عبر الانترنت والهاتف ونهائيات الدفع الإلكتروني TPE

يشهد نشاط الدفع الإلكتروني في الجزائر تطورا متزايدا في السنوات الأخيرة، خاصة من خلال تنامي عمليات الدفع عبر الإنترنت والهاتف المحمول، إضافة إلى توسع استخدام نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE)، وهو ما يعكس توجه الجزائر نحو تعزيز المعاملات الرقمية وتقليص الاعتماد على الدفع النقدي.

- **تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت:** في شهر أكتوبر من سنة 2016 بدأ الدفع عبر الإنترنت، حيث صار يمكن الحاملي بطاقة البنكية CIB أو البطاقة البريدية EDABIA من تسوية عملياتهم عبر المواقع الإلكترونية المعتمدة، حيث تم فتح خدمة الدفع عبر الإنترنت أمام القائمين كمرحلة أولى على الفوترة كشركات توزيع الكهرباء والغاز، والماء، واتصالات الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل، وبعض الإدارات الأخرى¹. والجدول الموالي يبين تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2020-2025.

الجدول رقم (2-3): تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2020-2025

السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
اتصالات/هاتف	4210284	6993135	8245630	9514270	10865420	12140560
نقل	11350	72164	145380	310245	580460	920315
تأمين	4845	8372	15460	35280	79640	140520
مصدر فاتورات	85676	120841	310420	640315	1050430	1620540
خدمات إدارية	68395	155640	248910	390570	560340	740215
خدمات	213175	457726	690310	980640	1245300	1510470
بيع السلع	235	13468	42150	95730	180460	320150
مجموع المعاملات	4593960	7821346	9706680	11992730	14622520	17392770

المصدر: من الموقع: <https://giemonetique.dz>. تاريخ الاطلاع: 2026/05/09.

¹ من الموقع الرسمي لبريد الجزائر: www.poste.dz، تاريخ الاطلاع: 2026/05/08.

¹ GIE Monétique, « Activité Paiement sur Internet », sur : <https://giemonetique.dz>.consulté le 09/05/2026.

يبين الجدول أعلاه أن نشاط الدفع عبر الإنترنت حسب القطاعات في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث انتقل هذا النشاط سنة 2020 من 4593960 معاملة إلى 17392770 معاملة سنة 2025، وهو ما يعكس التوسع التدريجي لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز التوجه نحو الرقمنة المالية.

ونجد قطاع الاتصالات والهاتف يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المعاملات الإلكترونية طوال فترة الدراسة، كما شهد قطاع مصدر الفاتورات نموا ملحوظا، بفعل اعتماد المؤسسات الخدمية على المنصات الرقمية لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني. ومن جهة أخرى، سجل قطاع الخدمات والخدمات الإدارية تطورا تدريجيا نتيجة رقمنة العديد من الخدمات العمومية والإدارية، في حين عرف قطاع النقل والتأمين تحسنا واضحا مقارنة بالسنوات السابقة، ما يعكس تزايد ثقة الأفراد في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات اليومية. أما قطاع بيع السلع فرغم تسجيله لأدنى القيم، إلا أنه عرف نموا متسارعا مرتبطا بتوسع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

- **تطور نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول:** تم إطلاق الدفع عبر الهاتف النقال عمليا في الجزائر في 2022. وفي مرحلة أولى، حيث أتيحت الخدمة للزبائن من نفس البنك فقط، قبل أن يتم إطلاق التشغيل البيئي للمعاملات عبر الهاتف النقال بفضل منصة سويتش موبايل (Switch Mobile) في جوان 2024، حيث أصبح من الممكن القيام بالمعاملات دون اشتراط أن يكون المرسل والمتلقي من نفس البنك. وتقرر ابتداء من 2025 ومع ارتفاع عدد البنوك المشتركة في منظومة الدفع عبر الهاتف مع بريد الجزائر، إمكانية تحويل الهواتف إلى أجهزة دفع إلكترونية فظهرت بعض تطبيقات الدفع المحمول مثل تطبيق بريدي موب، وأصبح من الممكن استخدام الهواتف الذكية في تسوية المعاملات. وتشمل هذه الجهود إدراج تقنية سوفت بوس (Soft Pis) التي تتيح تحويل الهواتف النقالة المزودة بتقنية الاتصال القريب (NFC) إلى أجهزة دفع إلكترونية TPE، بفضل هذه التقنية، سيتمكن التجار من قبول عمليات الدفع "دون تلامس" مباشرة عبر هواتفهم، سواء باستخدام البطاقات المصرفية أو الهواتف النقالة. وهي تقنية سهلة الاستخدام تتيح للتجار إمكانية الاستغناء عن شراء أجهزة دفع إلكترونية مكلفة. ويعتمد هذا النوع من الدفع على قراءة رمز الاستجابة السريعة (QR CODE) الخاص بالتاجر، مما يمكن الزبون من دفع ثمن مشترياته وفواتيره وغيرها بشكل آلي، مع تقليل أوقات الانتظار في الطوابير. وتعد هذه الحلول مناسبة بشكل خاص لسائقي سيارات الأجرة، عمال التوصيل وبائعي الأسواق¹. والجدول التالي يظهر تطور نشاط الدفع عن طريق الهاتف النقال في الجزائر بين سنتي 2023 و2024:

¹ من الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية: www.radioalgerie.dz، تاريخ الاطلاع: 2026/05/12.

الجدول رقم (2-4): تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف

السنة	2023	2024
العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	39 283 478	58 465 858
نسبة التطور	-	%49
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (10 ³ دج)	27 855 521	43 590 424

المصدر: من الموقع: <https://www.giemonetique.dz>. تاريخ الاطلاع: 2026/05/09.

يتبين من الجدول أعلاه مدى تطور الدفع بواسطة الهاتف النقال (%49) بين سنتي 2023 و2024 وهذا رغم قلة التطبيقات المتوفرة.

● تطور نشاط الدفع عبر هواتف الدفع الإلكتروني TPE: تعد عملية وضع أجهزة الدفع الإلكتروني TPE من أهم الأساسيات التي من شأنها إعطاء دفعة جديدة لتطوير الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال السماح للزبائن بالدفع باستعمال بطاقات السحب دون الحاجة لتداول السيولة نقدا¹، وشهد عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول أسفله.

الجدول رقم (2-5): تطور هواتف الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
عدد أجهزة TPE	33 945	37 561	46 263	53 191	60 140
العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	711 777	2 150 529	2 712 848	3 997 165	5 579 708

المصدر: من الموقع: <https://www.giemonetique.dz>. تاريخ الاطلاع: 2026/05/09.

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني عرف تطورا تدريجيا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 33945 جهاز سنة 2020 إلى 68140 جهاز سنة 2024. وهذا يدل على توسع الدولة في توفير بنية تحتية للدفع الإلكتروني، وتوجه زبائن كل من المصارف و بريد الجزائر على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

3-2-2 دراسة تطور أجهزة الصراف الآلي ATM والسحب منها

للوصول إلى الخدمات البنكية، يمكن استعمال أجهزة (ATM) والمتمثلة في¹:

¹ مختار بوضيف، (2025): التحويل الرقمي ودوره في تحسين الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، ص699.

¹ حسينة شملول، (2025): مرجع سبق ذكره، ص ص325،326.

- **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB:** وهو جهاز متصل بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية، بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال يسمح بالقيام بعمليات عديدة كقبول الودائع وطلب صك، وعمليات تحويل من حساب إلى آخر وهي متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيس ي للبنك
- **الموزع الآلي للأوراق:** الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينات في القطاع البنكي في آلات أوتوماتيكية. وهي تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى الفرع.
- ولقد شهدت موزعات الصرف الآلي هي الأخرى تطورا واسعا وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ATM في الفترة 2020-2024

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
عدد أجهزة الصرف الآلي ATM	3 030	3 053	3 658	3 848	3 942

المصدر: من الموقع: <https://www.giemonetique.dz>. تاريخ الاطلاع: 2026/05/11.

كما بلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب 197323075 معاملة بمبلغ إجمالي يساوي أكثر من ثلاثة ملايين دينار جزائري في سنة 2024، إلا أن هذا يبقى ضئيلا مقارنة بعدد العمليات التجارية التي يمكن أن تكون قد تمت في هذه الفترة.

3-3 تحديات الدفع الإلكتروني في الجزائر والدروس المستفادة

3-3-1 تحديات الدفع الإلكتروني في الجزائر

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تعرقل نجاح الدفع الإلكتروني في الجزائر وأبرزها ما يلي :

• معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا ومن أهم هذه المعوقات هي:

- ✓ نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بهذه التقنية التجارية الحديثة والتي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها يكون منعما؛
- ✓ عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بموضوع التجارة الإلكترونية؛

- ✓ ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت في ظل غياب المنافسة في القطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه¹؛
- ✓ ضعف البنية التحتية الرقمية: فالجزائر من ضعف تغطية الإنترنت ذات السرعة العالية خاصة في المناطق الريفية، وانقطاعات متكررة في الشبكة تؤثر على العمليات الإلكترونية إضافة إلى نقص في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني؛
- ✓ قلة المواقع والخدمات المتوافقة مع الدفع الإلكتروني: فالعديد من المتاجر والمؤسسات لا توفر خيار الدفع الإلكتروني كما أن بطاقات CIB و EDHABIA تعمل غالبا فقط مع مواقع جزائرية، دون دعم للشراء من الخارج؛
- ✓ محدودية التوعية والثقافة الرقمية وثقافة التعامل النقدي (الكاش): فهناك نقص في وعي المواطنين بفوائد وأمان الدفع الإلكتروني وانتشار الخوف من الاحتيال الإلكتروني وضعف التكوين في المجال الرقمي والمالي، خاصة في المناطق الداخلية. كما أن فئة كبيرة من المجتمع الجزائري لا تزال تعتمد بشكل شبه كلي على النقود الورقية في تعاملاتها اليومية. هذه الهيمنة للنقد تعرقل استعمال وسائل الدفع الإلكتروني، وتصبح تتبع حركة الأموال ومعرفة مصادر الدخل، مما يقلل من شفافية المعاملات المالية؛
- ✓ الحاجز النفسي والثقافي: يعتبر الاعتماد على الأموال النقدية جزءا راسخا من العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري وينظر غالب إلى وسائل الدفع الغير نقدي بتخوف مما يشكل حاجزا نفسيا أمام التحول نحو المعاملات الرقمية؛
- ✓ نقص جاذبية النظام المصرفي: يعد ضعف نسبة الولوع إلى الخدمات البنكية أحد أبرز المؤثرات على غياب الثقة في البنوك والمؤسسات المالية. فالكثير من المواطنين يفضلون التعامل النقدي بسبب عدم اطمئنانهم إلى كفاءة وشفافية النظام البنكي الجزائري¹.

• مشاكل البطاقات الإلكترونية:

- يترتب على استخدام البطاقة البنكية مشاكل عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ✓ **السرقه والضياح:** ولمواجهة هذا المشكل تم وضع مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24/24 سا و 7 أيام / 7 أيام وهو مركز تابع لشركة SATIM والذي بمجرد أن يتلقى اتصال بضياع أو سرقة بطاقة معينة يقوم بوضع هذه البطاقة في حالة معارضة، لكن إن لم يتلقى هذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل أو بنكه على ضياع أو سرقة البطاقة في مدة 15 يوم فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة، وتصبح المسؤولية على عاتق الحامل أو البنك.

¹ سارة بوزيان، نور الدين قدوري، (2019): فعالية آليات الدفع الإلكتروني في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، مسيلة، الجزائر، ص 87.

¹ حسينة شملول، مرجع سبق ذكره، ص 16، 17.

- ✓ **الاستعمال الاحتياطي للبطاقة:** في اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عملية الغش، وفي حالة التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة أخرى لصالحه.
- ✓ **العمليات التعسفية:** كل بطاقة أصبحت غير صالحة لاستعمال كانقضاء مدة صلاحيتها أو تجاوز العميل للمبلغ المصرح له من قبل البنك، وتم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر يتم وقف العمل بها وإلغاء العقد مع التاجر.
- ✓ **إشكالية الإثبات:** يتم إثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم أوتوماتيكيا على الشريط الإلكتروني، كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول كل عمليات السحب¹.

3-2-3 الدروس المستفادة من التجارب الدول

• الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة:

- استنادا إلى تجربة سنغافورة تم استخلاص مجموعة من الدروس المتمثل فيما يلي:
- ✓ تبني استراتيجية وطنية دقيقة وشاملة للتحويل الرقمي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين الوصول الشامل إلى الانترنت وإنشاء مراكز بيانات متطورة وزيادة الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ✓ اتباع نهج جديد للتحويل الرقمي يتمثل في توظيف أحدث التقنيات التكنولوجية في تحويل المدن الحلية إلى مدن ذكية؛
- ✓ تعزيز التجارة الإلكترونية من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية المتطورة والقوانين والتشريعات اللازمة¹.

• الدروس المستفادة من تجربة الصين:

- تمكنت الصين من بناء قوتها الاقتصادية بفعل تضافر عدة عوامل:
- ✓ التخطيط المركزي الدقيق وتحديد الأهداف بواقعية؛
- ✓ بناء قوة ماهرة في العلوم والتكنولوجيا من خلال توجه الاستثمارات الحكومية إلى برامج العلوم والهندسة التطبيقية؛
- ✓ الاستثمار الضخم في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

¹البزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، (2017): واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد24، الوادي، الجزائر، ص290.

¹نضال مرجانة، سماح طلحي، (2024): نموذج التحويل الرقمي في سنغافورة: انجازات ودروس مستفادة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد11، العدد02، أم البواقي، الجزائر، صص218،219.

✓ الانفتاح الاقتصادي التدريجي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وما ساعدها على ذلك وجود قاعدة صناعة وبنية تحتية تستوعب هذا التغيير في النمط الاقتصادي وارتفاع معدلات التعليم.

● الدروس المستفادة من التجربة الهند

ساهمت العديد من العوامل في إنجاح التجربة التنموية الهندية، ويمكن حصرها فيما يلي:

✓ انخفاض متوسط أجور العمال المهنيين في تكنولوجيا المعلومات، إذ تتراوح بين ربع وعشر أجور نظرائهم في أوروبا والولايات المتحدة؛

✓ تتوفر على خطوط اتصالية دولية ممتازة لتبادل المعلومات فضلا عن تزود المدن الرئيسية بخدمة الإنترنت ذات الجودة العالية؛

✓ تخفيف القيود أمام الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات الموجه للتصدير عن طريق تقديم تسهيلات له؛

✓ الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير¹.

¹ طريقة سلايكية، (2016): بين التجربة الهندية والتجربة الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دروس للاستفادة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 12، قالمة، الجزائر، ص 62.

خلاصة الفصل:

يعد الدفع الإلكتروني من أهم الوسائل التي ساهمت في دعم التحويل الرقمي من خلال توفير أدوات دفع حديثة سهلت الوصول إلى الخدمات المالية وزادت من سرعة وكفاءة المعاملات المالية، كما ساهم في تعزيز الشمول المالي وتطوير الخدمات المالية الرقمية. كذلك أدى ارتباطه بالتجارة الإلكترونية إلى تسهيل عمليات البيع والشراء ودعم نمو الاقتصاد الرقمي.

كما أظهرت التجارب الدولية (اليابان، الصين، سنغافورة، الهند، الإمارات، السعودية، الجزائر) أن نجاح الدفع الإلكتروني يعتمد على توفر بنية تحتية رقمية قوية ودعم حكومي، مما يساهم في تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي.

وفي المجمل، يمثل الدفع الإلكتروني عنصراً أساسياً لتحقيق التحويل الرقمي، خاصة مع ضرورة تطويره في الجزائر والاستفادة من التجارب الدولية.

الخاتمة

❖ الخاتمة:

لقد ظهرت أنظمة الدفع الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك الجهود الكبيرة المبذولة من طرف المصارف لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل.

يمثل التحول الرقمي طريقة محورية لتعزيز الشمول المالي خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات في نظامها المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية بشفافية وكفاءة وبتكلفة مناسبة وبالشكل المستدام من طرف محدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من استخدامها مما ينعكس بالإيجاب على مستوى معيشتهم، كما يعتبر تبني إستراتيجيات رقمية متطورة شرط ضروري لتحقيق الشمول المالي مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأجل الطويل.

تم عرض لتجارب دولية رائدة في وسائل الدفع الإلكتروني (الصين، الهند، الإمارات)، الصين تعد من الدول الرائدة عالميا حيث تعتمد بشكل كبير على الدفع عبر الهاتف المحمول مثل Alipay و Wechat Pay وأصبحت المعاملات النقدية شبه منعدمة في بعض المناطق وهذا النجاح يرجع إلى انتشار الانترنت وسهولة التطبيقات ودعم الدولة القوي، الهند اعتمدت على سياسة رقمنة الدفع خاصة بعد تقليل التعامل النقدي حيث ارتفعت المعاملات الرقمية بشكل كبير وهذا يعود إلى اعتماد سياسات حكومية قوية وإدماج فئات ناجحة من المجتمع، الإمارات تعتبر من الدول العربية الرائدة في الدفع الإلكتروني حيث يعود نجاحه إلى بنية تحتية قوية وثقة عالية في النظام البنكي.

الجزائر في سعيها لزيادة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني أنشأت ما يسمى بتجمع النقد الآلي كهيئة تشريعية وتنظيمية لوسائل وعمليات الدفع الإلكتروني، غير أنه وبالرغم من التزايد المستمر في استخدام هذه الوسائل خلال السنوات الأخيرة، يبقى هذا الاستخدام ضعيفا بالمقارنة بحجم المعاملات الاقتصادية في الجزائر، وذلك لعدة أسباب مثل ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعدم ثقة العديد من المتعاملين، الأمر الذي يتطلب إجراءات تحفيزية وداعمة لتحسين الإقبال عليها.

❖ نتائج الدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- ✓ ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني لتغطي النقائص والعيوب التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية؛
- ✓ يعد الدفع الإلكتروني من بين أهم الخدمات التي تتيحها البنوك لعملائها لإجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الإنترنت؛

- ✓ يساهم الدفع الإلكتروني في إنجاح التحول الرقمي من خلال تعزيز الشمول المالي وتنشيط التجارة الإلكترونية؛
- ✓ تبني العديد من الدول إستراتيجيات طموحة لتعزيز الدفع الإلكتروني كجزء من رؤيتها للاقتصاد الرقمي؛
- ✓ انتقلت اليابان تدريجيا إلى أنظمة رقمية متكاملة، مما أدى إلى تقليص الشيكات والنقد وتعزيز الاعتماد على وسائل الدفع الحديثة؛
- ✓ تستخدم الصين التقنيات الحديثة في التكنولوجيا المالية وهيا البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي؛
- ✓ تطور التجارة الإلكترونية في سنغافورة ويعود ذلك إلى التوسع المستمر في استخدام التكنولوجيا الرقمية وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني؛
- ✓ أصبحت الهند من أكبر النماذج العالمية في مجال المدفوعات الرقمية عبر نظام UPI؛
- ✓ إقامة الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من خلال الدعم الاستراتيجي لحكومة الإمارات؛
- ✓ عمل البنك المركزي على زيادة نقاط البيع داخل المملكة العربية السعودية؛
- ✓ من أبرز التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني في الجزائر عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بموضوع التجارة الإلكترونية.

❖ اختبار صحة الفرضيات

- ✓ **الفرضية الأولى:** والتي مفادها يعد الدفع الإلكتروني وسيلة حديثة للإتمام المعاملات المالية الإلكترونية، بينما يمثل الاقتصاد الرقمي نظاما اقتصاديا قائما على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أثبتت الدراسة صحتها حيث أن الدفع الإلكتروني هو نظام رقمي متكامل يتيح تحويل الأموال وتسديد قيمة السلع والخدمات عبر شبكات الاتصال والإنترنت، والاقتصاد الرقمي هو تحويل المعاملات التجارية والاقتصادية التقليدية إلى أشكال إلكترونية رقمية، مما يتيح إنجاز الأعمال بسرعة وسهولة.
- ✓ **الفرضية الثانية:** والتي مفادها يساهم الدفع الإلكتروني عالميا في تسريع التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية، أثبتت الدراسة صحتها حيث يعمل على رقمنة القطاع المالي والتوجه نحو المعاملات الإلكترونية، وتسريع التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات من خلال تقليص الاعتماد على النقد، وتسهيل الوصول الفوري للخدمات، وتقديم بيانات دقيقة تدعم الابتكار.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** والتي مفادها تواجه الجزائر تحديات تقنية وتنظيمية وبشرية تحد من فعالية تطبيق الدفع الإلكتروني مقارنة بتجارب الدولية الرائدة، أثبتت الدراسة صحتها من بينها ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت في ظل غياب

المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه وتختلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديث.

❖ اقتراحات الدراسة

- بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات تمثلت في:
- ✓ ضرورة تطوير البنية التحتية التقنية والاتصالات من خلال ضمان تغطية انترنت سريعة وموثوقة لتسريع عمليات الدفع؛
 - ✓ فرض توفير أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) ورموز الاستجابة السريعة (QR Code) في جميع المحلات التجارية؛
 - ✓ تعزيز الأمن وبناء الثقة من خلال تطبيق نظام التحقق بخطوتين لحماية حسابات المستخدمين وتقليل الاحتيال تشفير بيانات العملاء بالكامل والالتزام بأعلى معايير الأمان العالمية؛
 - ✓ على الدولة الجزائرية أن تعاجل مشكلة عدم وجود ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المواطن الجزائري؛
 - ✓ تعزيز الهياكل القاعدية وفق أحدث التقنيات لتحقيق الفاعلية اللازمة في تبادل ومعالجة نظام المعلومات لضمان أمنها؛
 - ✓ انجاز برامج عصرية خاصة في نظام الدفع، وهذا بغية الاستفادة من كافة المزايا التي حققتها؛
 - ✓ السماح بإصدار بطاقات افتراضية فورية عبر تطبيقات الهواتف الذكية لتسهيل الشراء عبر الإنترنت دون الحاجة لفتح حساب كلاسيكي؛
 - ✓ توفير أجهزة الدفع الآلية في مختلف المحلات الكبرى والمؤسسات التجارية من أجل توصيل فكرة العمل المصرفي الإلكتروني لمختلف شرائح المجتمع؛
 - ✓ العمل على وضع قاعدة معلوماتية تسمح بتوسيع العمليات عن بعد والرقابة على نظم المعلومات وذلك لتجنب المشاكل الناجمة عن الاختراقات؛
 - ✓ وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الاعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني، بدلا من الدفع النقدي؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- جمال داود سلمان، (2009): اقتصاد المعرفة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن.
- خالد أحمد محمود، (2019): الاقتصاد الرقمي الحديث، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الاسكندرية، مصر.
- رضوان أبو شعيشع السيد، (2018): الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
- السيد أسامة عبد السلام، (2019): الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان.
- فريد راغب النجار وآخرون، (2006): التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، دار الجامعة: الاسكندرية، مصر.
- فريد راغب النجار، (2004): الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية

- أسماء رقيق، سلمى مميش، (2025): تجربة الإمارات المتحدة في تطور التكنولوجيا المالية، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر.
- اعمر بن موسى، أحمد علماوي، (2020): التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية -دراسة تجربة الإمارات-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر.
- براهيم بلقلة، محمد صلاح، حسان بنحيت، (2021): واقع الصناعة التكنولوجية المالية في الهند وكينيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر.
- بطاهر بختة، (2020): توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- بن دنيدينة سعيد، بوعكاز عامر، (2018): سبل ووسائل حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 01، جامعة الجلفة.
- بودلال فاطمة، (2023): الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة طينا لدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، سيدي بلعباس-الجزائر.

قائمة المراجع

- حسينة شملول، (2025): وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جامعة الوادي.
- حفيفي صليحة، (2022): وسائل الدفع الإلكتروني كآلية لعصرنة الشركات بالجزائر ومنحها التميز دراسة ميدانية تحليلية على مستوى شركة اليناس للتأمينات بخميس مليانة، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، خميس مليانة-الجزائر.
- خالدية بوجحيش، عبد الكريم البشير، (2017): تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- دويبي مختار، (2021): وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 01، سعيدة-الجزائر.
- عباس سامية، (2016): وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، أم البواقي-الجزائر.
- ظريفة سلايحية، (2016): بين التجربة الهندية والتجربة الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دروس للاستفادة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 12، قالمة، الجزائر.
- عبد الرحمن يسعد، أمين مخفي، خولة حسين حمدان، (2023): التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي، تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 04، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
- عبد الكريم رليد، عادل علام، (2026): الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لترقية التجارة الالكترونية: دراسة حالة شركة Ant Financial Services Group الصينية كنموذج رائد، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر.
- طالي سميرة، بن عبد العزيز سمير، (2023): دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية دراسة حالة بريد الجزائر ولاية بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، بشار-الجزائر.
- عبد اللطيف شهاب أحمد، وسام قاسم لفته، (2017): الاقتصاد الرقمي وأثره في تطوير الصناعة السياحية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 118، الجامعة المستنصرية.
- زربوط آمنة، (2019): دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع اشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء لدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، البليدة-الجزائر.

قائمة المراجع

- سارة بوزيان، نور الدين قدوري، (2019): فعالية آليات الدفع الإلكتروني في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، مسيلة، الجزائر.
- سلطاني حميد، (2022): مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطوره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية السياسية، المجلد 11، العدد 02، بومرداس-الجزائر.
- رابح حميد باشا، وهيبة عبد الرحيم، (2011): تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، تمراست، الجزائر.
- صالح خويلدات، نور الدين لهوازي، (2022): تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة: نظام الدفع الإلكتروني الياباني Zengin-net، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تمراست، الجزائر.
- فاطمة الزهراء قطار، عبد القادر دحمان، (2023): التحول الرقمي في البنوك بالإشارة إلى تجربة السعودية، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر.
- فاطمة حنان أسينات بوخاري، (2022): أثر توظيف تطبيقات الدفع الإلكتروني في تقديم الخدمات المصرفية على تحسين أداء البنوك: عرض لتجارب دول رائدة نموذجا "سنغافورة وكندا للدفع عبر الحدود بواسطة البلوك تشين لمشروع Jesper-Ubin، اندونيسيا، اليابان"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- فرحول ميلود، (2023): واقع الشمول المالي من المنظور إمكانية الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، عين الدفلى، الجزائر.
- فيشت حميد، مزاري سيد احمد، (2023): استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 05، العدد 02، خميس مليانة-الجزائر.
- لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، (2017): واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، الوادي، الجزائر.
- لرجان وريدة، فلال مريم، (2018): ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطور العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، للعدد 04، بومرداس، الجزائر.
- لعشابي فاطمة الزهراء، (2021): التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكتروني ومحاولات علاجها، مجلة بصائر لدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 00، عين تيموشنت، الجزائر.

قائمة المراجع

- محسن خضير عباس، مصطفى راشد علي، (2020): تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية، مجلة الملتقى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 03، العراق.
- محمد ذكي حسن، (2019): الاقتصاد الرقمي، مجلة روح القوانين، العدد 85، مصر.
- مختار بوضياف، (2025): التحول الرقمي ودوره في تحسين الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر.
- مصحف فاطمة، آيت علي زينة، (2022): مفهوم الدفع الإلكتروني وتميزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، البليدة-الجزائر.
- نرجس صالح بواصب، خالد زيدان الفضلي، (2026): تحديات تطبيق وسائل الدفع في المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 13، العدد 02، ليبيا.
- نضال مرجانة، سماح طلحي، (2024): نموذج التحول الرقمي في سنغافورة: انجازات ودروس مستفادة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 02، أم البواقي، الجزائر.
- هادف حيزية، (2014): نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهرى إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوربية، مجلة البحوث الدراسات العلمية، المجلد 02، العدد 08، المدية، الجزائر.
- ياسمينه صادق، علي دحماني، (2025): عرض لتجارب دولية رائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني- كوريا الجنوبية واليابان نموذجا-، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- تكيالين فوزية، (2025): مساهمات التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- العلمي حسين، (2013): دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف.

قائمة المراجع

- مريم كردوسي، (2025): آليات تطوير وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية- دراسة حالة: عينة من وكالات بنوك عمومية بولاية قلمة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- محمد الطيب رجم وآخرون، (2018): واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر- دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثالث حول "المستهلك والاقتصاد الرقمي"، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة.

خامساً: الجرائد والتشريعات

- أمر رقم 03-11، مؤرخ في جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض.
- أمر رقم 05-06، مؤرخ 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 يتعلق بمكافحة التهريب.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة، المادة 543 مكرر 23، مؤرخ سنة 2007، متضمن القانون التجاري.

سادساً: مواقع الانترنت الرسمية

- أكثر طرق الدفع شيوعاً في سنغافورة، من الموقع: <https://ecommpay.com>.
- بنك اليابان، نظام BOJ-NET لتحويل الأموال، من الموقع: <https://www.boj.or.jp>.
- البنك المركزي السعودي، (2021): دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية.
- الهيئة القومية اليابانية للسياحة، بطاقات الائتمان في اليابان، من الموقع: Japan Travel National Tourism Organization.
- الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية (METI): www.meti.go.jp.
- الرؤية (Alroeya): من الموقع للرؤية الإخبارية: <https://www.alroeya.com>.
- من الموقع: www.Bitakati.dz.
- من الموقع: www.giemonetique.dz.
- من الموقع: <https://www.cpa-bank.dz>.
- الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية: www.radioalgerie.dz.
- شبكة Zengin Net، نظام Zengin للتحويلات البنكية، من الموقع: <https://www.zengin-net.jp>.

قائمة المراجع

- بنك اليابان، نظام BOJ-NET لتحويل الأموال، من الموقع : <https://www.boj.or.jp>.
- National Payments Corporation of India (NPCI), Tiré du site : <https://www.npci.org.in>
- Buchholz, K. (2024): China's Mobile Payment Adoption Beats All Others. Récupéré sur Statista : <https://www.statista.com>.
- Chicom News, (2020): “top 10 fintech companies in China in 2020, Chinese News Feed Aggregator, tiré du site: <https://chicomnews.org/>.
- GIE Monétique, « Activité Paiement sur Internet », sur : <https://giemonetique.dz>.
- LinkedIn : <https://ae.linkedin.com>.